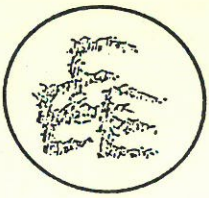

Fondazione Eni Enrico Mattei

مركز دراسات الوحدة العربية

ديمقراطية من دون ديمقراطيين

سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي

بحوث الندوة الفكرية التي نظمها

المعهد الإيطالي «فونداسيوني ايني انريكو ماتيي»

جون ووتربوري — روجر اوين

جان ليكا — غودرون كريمر

غسان سلامة — محمد عبد الباقي الهرماسي

عزيز العظمة — فولكر برثيس

جياكومو لوتشياني — جان - فرانسوا بايار

فيليب فارغ — اوليفييه روا

غسان سلامة (معد)

الفصل الثالث

الديمقراطية كأداةٍ للسلام المدني

غسان سلامة (*)

(*) استاذ في جامعة باريس ـ فرنسا.

«كم يستلزم قيام هذا الحكم [الديمقراطية] من أشياء يصعب توافرها؟ وأولها دولة صغيرة جداً يسهل فيها جمع الناس، ويستطيع كل مواطن معرفة الآخرين جميعهم بسهولة».

جان جاك روسو، «العقد الاجتماعي»(١)

ساد ردحاً طويلاً من الزمن الاعتقاد بأن البلدان العربية «الصغيرة» تربة أكثر تقبلاً للأفكار والممارسات الديمقراطية من جيرانها «الكبار»(٢). فالظاهر أنه، نظراً إلى كونها قوة ثانوية في اللعبة الاقليمية آنذاك، فقد استمدت من النظام الديمقراطي الذي كانت تستظله نوعاً من مبرر بقائها كدولة. ونظراً إلى أن جيرانها الأقوياء كانوا يهددونها عن قرب، ويتطلعون أحياناً إلى ضمها، فإنها كانت تستند أحياناً في تبرير وجودها كدول ذات سيادة إلى ذلك الانفتاح على الممارسة الديمقراطية المفترض أن يثير لدى السكان بل وفي الخارج أيضاً، خاصة في الغرب، اهتماماً أكبر ببقائها. وكان النظام السياسي، الذي يفترض أنه تقليد الأنظة الغرب، يُستدعى بشكل ما لنجدة كيان يتخذ صورة دولة، لكن مشروعيته التاريخية محل شك، أو على الأقل موضع منازعة. وكان على الغرب أن يرى نفسه ممثلاً في أقرانه

---

(١) Jean-Jacques Rousseau, *Du Contrat social* (Paris: Garnier; Flammarion, 1992), p. 96.

(٢) سادت فكرة روسو عن أن الديمقراطية لن تكون ممكنة إلا في وحدات سياسية صغيرة، حتى اللحظة التي دافع فيها توكفيل، بصورة لا تفتقر للإقناع، عن الفكرة القائلة بعكس ذلك وهو يصف الديمقراطية الأمريكية.

المحليين (الذين تبنوا، على غراره، اقتصاداً رأسمالياً وانتخابات تنافسية وصحافة حرة)، وعندما تعرّف عليهم، حماهم من التجاوزات العنيفة لجيرانهم. ويدرك أهل المنطقة تمام الإدراك ما استفادته اسرائيل من ادعائها بأنها تشكّل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، وهم يودّون مشاطرتها هذه المنافع ولكن دون أن يفصحوا عن ذلك حقاً.

ويصدق هذا بصفة خاصة على لبنان والكويت، كما أخذ يصدق مؤخراً ـ وبدرجات متفاوتة ـ على الأردن واليمن وموريتانيا. فقد كان البلدان الأولان عملياً البلدين العربيين الوحيدين اللذين تجري فيهما أحياناً، على فترات منتظمة محددة في دستورهما، انتخابات تشريعية، لوحظ فيها وجود منافسة حقيقية بين المرشحين، رغم الاتهامات، التي كان لها مبررها إلى حد ما، بانحراف تلك الممارسة. وعرف هذان البلدان أيضاً فترات طويلة كانت الصحافة فيهما «حرة»، بمعنى أنها كانت مملوكة لمجموعات خاصة أو لأفراد (وليس للحكومة) واستطاعت أن تعبّر عن آراء مخالفة نسبياً لآراء قادة البلد. ولم يخضع البلدان أيضاً للدكتاتورية العسكرية، كما انهما أفلتا من موجة سيطرة الحزب الواحد ومن عمليات التأميم التي تمّت لمعاقبة البرجوازيات المعاندة، ولم يعرفا مسجوني الرأي إلا بصورة نادرة جداً. وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة بين البلدين ـ وجود مجموعة كبيرة من المسيحيين ضمن سكان لبنان ودورهم في نشوئه أو ضخامة الثروة النفطية للكويت ـ أمكن اعتبار البلدين فئة متفردة في سديم الحكم التسلطي الذي اتسمت به غالبية البلدان العربية غداة استقلالها.

وإذا كان قد جرى تقييم نقدي لهاتين التجربتين الديمقراطيتين، فإنه تمّ بصورة غير كافية، ومن دون مقارنتهما ببعضهما بعضاً. ومع ذلك، يبدو لنا أن ظهور الممارسات الديمقراطية في هاتين الحالتين، وفي ما بعد في بعض البلدان «الصغيرة» الأخرى، يساعد كثيراً على التفكر في غياب الديمقراطية في البلدان العربية الأخرى، إذ إن الاستثناء يوضّح القاعدة ويفسرها ويبيّن سياقها. ذلك أنه من الصعب الادعاء بأن الثقافة السياسية السائدة في البلدان «الصغيرة» مختلفة اختلافاً أساسياً عن تلك السائدة في البلدان المجاورة، أو أن الهياكل الاجتماعية الاقتصادية اللبنانية والكويتية ذات خصوصية بالغة يمكنها أن تفسر بذاتها هذا الاستثناء. لقد ظل «الطابع الاستثنائي» للبنان في المشرق، وبقدر أقل الطابع الاستثنائي للكويت في الخليج، يعتبر لمدة طويلة، أمراً مسلماً به على عواهنه، فكثيراً ما نظر إلى السيطرة في إطار البيئة السائدة في المنطقة باعتبارها تحصيل حاصل، بدلاً من تفسيرها.

ولا يكفي رد هذا الطابع الاستثنائي المفترض إلى محاكاة الدولة التي كانت قائمة بالوصاية. فمن المؤكد أن لبنان والكويت عاشا في ظل نظم موالية للغرب، وأن البلدين حاولا، مثل العديد من بلدان الأطراف، أن يقلدا أسلوب الحكم الخاص بدولة الانتداب أو الحماية التي أتت بهما إلى أعتاب الحداثة السياسية والوجود كدول، وهي فرنسا في إحدى

الحالتين، وبريطانيا العظمى في الحالة الأخرى. ومع ذلك، يمكن رد هذه المقولة، أو على الأقل بيان حدودها، بالتذكير بأن بلداناً أخرى في المنطقة كانت توجد بها، لحظة استقلالها، نخبة أكثر تأثراً بالطابع الغربي منها في الكويت، بل حتى في لبنان، مثل الجزائر في عام ١٩٦٢ ومصر في عام ١٩٥٢، دون أن يقدّر للإغراء بالديمقراطية على الطراز الغربي أن تكون له الغلبة.

ويلاحظ أيضاً أنه في حالة الكويت، تمّ وضع الدستور الديمقراطي للبلاد بمساعدة خبراء عرب (مصريين خاصة) لم يعيشوا تجربة ديمقراطية حقيقية في بلدهم الأصلي. والواقع أن استيراد النموذج الديمقراطي الغربي منتشر إلى أقصى حد في جهات كثيرة من العالم الثالث، حتى وإن كانت تلك ظاهرة عابرة في معظم الأحوال، فكثيراً ما يأتي انقلاب قومي متطرف في خطابه وتسلّطي في ممارساته ليضع لها حداً في وقت مبكر. بيد أن هذا لا يفسر على أي حال السبب في أن النموذج صمد في بلدان معينة بأكثر مما فعل في بلدان أخرى.

والفرض الذي نطرحه هنا هو أن النظام الديمقراطي في ذينك البلدين (وفي بعض البلدان الأخرى التي تنتهج نهجاً مماثلاً) قد اتسم بقوة جذب رئيسية، هي كونه النظام الوحيد الذي استطاع أن يهيىء اقتساماً سلمياً للسلطة في مجتمع لم يكن بوسع مجموعة مهيمنة فيه أن تحتل مركزاً فريداً يقصر الامتيازات عليها، أو يجعلها على الأقل مسيطرة بصورة صريحة. ومن ثم، فإن نشر الديمقراطية، عندما تحقق بقدر أو بآخر، لم يكن نتاجاً لنضال شنته القوى الديمقراطية «الحديثة» ولا إعادة صياغة لممارسات ديمقراطية تقليدية (مثل ما يسمى «الديمقراطية الفطرية» في الوسط البدوي). فهو في الأصل آلية قليلة التأصل في ثقافة المنطقة ومحرومة من القوى الاجتماعية والسياسية التي تدافع عنها في ذاتها ولذاتها، آلية اكتسبت مشروعيتها من فائدتها وليس من القيم التي يفترض أنها تجسّدها. وهذا الفرض يدحض الخطاب الذي يعلي من شأن الديمقراطية، كما يكذب من يدعون أنهم صناعها، وهو زعم يتمّ انتاجه بعد الأحداث وليس له تأثير كبير في الممارسة. كما أنه ليس لهذا الفرض علاقة بفكرية إضفاء القدسية على الديمقراطية، الذائعة حالياً في المجتمعات الغربية الواثقة من نجاحها في الحرب الباردة والساعية إلى إيجاد وسائل ايديولوجية لإعلاء شأنها.

ومن ثم، فإن نهجنا ينطلق من الوظيفة الظرفية، الذرائعية، لمؤسسات ديمقراطية، بدرجة أو بأخرى، في لحظة معينة؛ وهذا على أي حال، ليس فيه جديد إذا رجعنا إلى التفسيرات غير الأسطورية لنشأة الديمقراطية في الغرب نفسه. إن إعادة الاعتبار لتحليل الديمقراطية باعتبارها ثمرة غير متعمدة لعلاقة قوى غير ثابتة وليس باعتبارها تجسيداً لفكر الفلاسفة، أمر سليم حتى وإن لم يكن شائعاً. وبعبارة أخرى، إنها ديمقراطية بلا ديمقراطيين،

وهذا لا يعني أن الديمقراطية لن تنجح، مع الأيام، في خلق قوى تدافع عنها، وفي إثارة رغبة شعبية في الحفاظ عليها. ذلك أن هذا النظام، مثله مثل غيره، يحابي البعض في حين يدّعي أنه مفتوح للجميع. وإلى جانب أولئك «المستعدين للموت دفاعاً عن حق خصومهم في الإعراب عن رأيهم»، حسب الصيغة الشائعة، فإن الديمقراطية هي أيضاً ومن دون شك، في المحل الأول ثمرة لنوع من الهيمنة الاجتماعية ذات السيطرة المنقوصة في تشكيلة سياسية معينة.

وإذا ما أمكننا إثبات صحة هذا الفرض، لاستطعنا تناول الإشكالية الشائعة في العالم الثالث بأسره عن صعوبات التوفيق بطريقة سلمية بين التجزؤ الاجتماعي الذي يميّز الغالبية الكبرى من البلدان الافريقية والآسيوية، وبين التعددية السياسية التي تنطوي عليها ممارسة الديمقراطية الليبرالية بحكم تعريفها. إن ما يعتبر في الغالب الأعم «عقبة» أمام دمقرطة هذه المجتمعات يمكن، على النقيض من ذلك، تناوله باعتباره فرصة تشجع هذه الدمقرطة، إذ إن الشكل الأول للتعددية (العرقية أو اللغوية، أو الدينية) الذي يحرّم النزعة الاستبدادية (لأن هذه الأخيرة تفهم بالضرورة على أنها تسلط جزء من المجتمع على حساب الأجزاء الأخرى) ويفتح الطريق ـ أولاً من خلال منطق ذرائعي، ثم من خلال دينامية أكثر مثالية ـ إلى التعددية السياسية القائمة على المنافسة المفتوحة. ويستخلص من ذلك، أن الدمقرطة تتحقق، إلى حد كبير، بالاعتراف بهذه التعددية العرقية أو الدينية أو الثقافية بأكثر مما تتحقق بإنكارها، ثم إن هذا الإنكار، وهو جدّ شائع منذ الاستقلال، يشكّل التربة الخصبة للسلطات الاستبدادية، التي تستغل غاية شريفة، هي تحقيق التكامل الوطني، ليس فقط لتبرير إقامة حكومات علمانية توحيدية في الظاهر، وتحمل في الواقع البصمات القوية للأصول التجزيئية للقادة[٣]، بل أيضاً لاستبعاد أي انفتاح ديمقراطي.

إن هذه التعددية الاجتماعية، وهي عامل مؤاتٍ أكثر منه عقبة أمام التعددية السياسية، تتجلّى في نظام برلماني، بدرجة أو أخرى، بصورة أفضل مما تتجلّى في نظام حريص على إقامة سلطة تنفيذية قوية. ذلك أنه إذا كانت الوظيفة الأولى للديمقراطية (في الحالات التي تتم دراستها هنا) تتمثل في تكريس المنافسة بين المجموعات المتحزبة، فإن المؤسسات النيابية ينبغي أن تسود على تلك المكلفة بالتنفيذ. ومن جانب آخر، قد تبيّن[٤] أن نجاح التحوّل الديمقراطي لا يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يتوقف أيضاً على نوع المؤسسات السياسية المأخوذ بها. لقد درس المؤلفان ستيپان وسكاش ثلاثاً وأربعين حالة في مختلف أرجاء العالم، وخلصا إلى أن الديمقراطيات البرلمانية أكثر ملاءمة من النظم

---

(٣) Michel Seurat, *L'Etat de barbarie* (Paris: Seuil, 1989).

(٤) Alfred Stepan et Cindy Skach, «Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation: Parliamentarism vs. Presidentalism,» *World Politics*, vol. 46, no. 1 (October 1993), pp. 1-22.

الرئاسية لدعم المؤسسات الديمقراطية المقامة حديثاً، والسبب الرئيسي في ذلك هو تشكّلها من عدد كبير من الأحزاب ومن حكومة ائتلافية، خاصة عندما تجد المجتمعات نفسها في حالة انقسام عميق.

وفضلاً عن ذلك يرتبط قصور الديمقراطية لدى «الكبار» في المنطقة[٥] بتطلعهم إلى الاضطلاع بدور اقليمي يتجاوز حدود دولهم. ومن أمثلة ذلك أن النظم القائمة في مصر أو سوريا، في العراق أو في الجزائر، قد استحدثت لنفسها «مهام تاريخية» تتراوح بين «تحرير فلسطين» و «تحقيق الوحدة العربية»، ناهيك عن التحرر السياسي والاقتصادي للعالم الثالث، بل وهزيمة الامبريالية. يبدو أن هذه المهام التي نادوا بها لأنفسهم، كانت لها وظيفة حقيقية، هي إضفاء مشروعية أكثر «نبلاً» (في الواقع، خارجية) من تلك التي تنبثق عن قبول هذه النظم من لدن شعوبها، وتلك مسألة كانت تبدو تافهة في نظر أنصار عبد الناصر أو المعجبين ببومدين: فقد كان طرحها يفضي إلى الاتهام بالخيانة، أو على الأقل بالتواطؤ غير الواعي مع كل هؤلاء الأعداء الخارجيين الذين يريدون التشكيك في دور القائد في النضال العالمي الشامل ضد الامبريالية. ولم يستطع «الصغار» أبداً أن يتطلعوا إلى الاضطلاع بهذه الأدوار التي تمّ تفصيلها فضفاضة، إن لم يكن حسب المقاس. ولما كانوا يعانون الافتقار إلى المشروعية التي تضفيها «الإنجازات العظيمة» الخارجية، أصبح من المتعيّن عليهم أن يبحثوا عنها في الداخل. ولما عجزوا عن أن يفرضوا في الداخل هيمنة سياسية بلا منازع، إن لم تكن لا نزاع فيها، كان عليهم أن يتقاسموا مع غيرهم السلطة، مفتاح الدخول ـ كأنما بغير وعي ـ في عالم الممارسة الديمقراطية، ثم في عالم القواعد والقيم الديمقراطية.

أولاً: لبنان: هيمنة طائفية غير منجزة

لا شك أن لبنان لم يكن ليوجد كدولة دون وجود تحالف، تمّ تشكيله بصورة تدريجية، بين الحركة الوطنية المسيحية المارونية وفرنسا. فقد شكلت الإمارة الدرزية في جبل لبنان (القرن ١٧ ـ ١٨) علامة مبشرة، لكن الموارنة هم الذين نجحوا، خاصة قرب نهاية القرن التاسع عشر في أن يجعلوا من ذلك مشروعاً سياسياً وأن يؤمنوا له التأييد الدبلوماسي اللازم[٦]. وبناء على ذلك، فإن «النظام الأساسي» الصادر في عام ١٨٦١ حدّد ملامح

---

(٥) للاطلاع على عرض للنهج المختلفة للنزعة الاستبدادية العربية، يمكن الرجوع إلى الاستقصاءين اللذين قام بهما: Ghassane Salamé, «Sur la causalité d'un manque: pourquoi le monde arabe n'est-il donc pas démocratique?» *Revue française de science politique*, vol. 41, no. 3 (juin 1991), pp. 307-341, et Jill Crystall, «Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World,» *World Politics*, vol. 46, no. 1 (January 1994), pp. 262-289.

(٦) Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (New York: Caravan, 1964).

الهوية التي ستقوم[٧]، وهي هوية كرسها زوال الامبراطورية العثمانية والموقف الحاسم لفرنسا في السنوات ١٩١٨ - ١٩٢٠ في الحدود الحالية. وكان من الطبيعي أن يكون الموارنة، المبدعون المحليون لهذه العملية، هم أول المستفيدين منها. ومن ثم آلت إليهم السلطة السياسية بالتدريج، ودعّمت ذلك الأعراف السارية خلال العقدين التاليين، وذلك من خلال قيام نظام رئاسي ينزع إلى التسلط أحياناً ويقدم نفسه رسمياً باعتباره «ديمقراطية برلمانية»، عهد فيها بالرئاسة أو السلطة السياسية الحقيقية إلى أعضاء ينتسبون إلى الطائفة.

لكن الموارنة لم يكونوا وحدهم في «لبنان الكبير» الذي أعلن الجنرال غورو إقامته في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، والذي شكلت حدوده أول مادة في دستور ١٩٢٦. فقد كان جبل لبنان عام ١٩١٣ يضمّ أغلبية كبيرة من المسيحيين (تقرب من ٨٠ بالمئة)، بل وموارنة (٥٨ بالمئة) من عدد سكان يبلغ ٤١٤٩٦٣ نسمة. ولم يضم «لبنان الكبير» لعام ١٩٣٢، الذي اتسعت أراضيه بإدماج السهل الساحلي والبقاع، أكثر من ٥٠ بالمئة من المسيحيين، و٢٨,٨ بالمئة من الموارنة[٨]. وهذا التعادل بين المسيحيين والمسلمين ساده منذئذ اتجاه للتطور من جانب واحد لصالح الطوائف الإسلامية، نتيجة النمو الطبيعي غير المتكافىء والهجرة الأكثر كثافة في الوسط المسيحي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارنة الذين أقاموا هيمنتهم السياسية على الكيان الجديد، لم يستطيعوا أن يكرروا إنجازهم هذا في الميدان الاقتصادي: فقد تركّز القطاع الحديث (الرأسمالي) من الاقتصاد اللبناني إلى حدّ بعيد في أيدي طوائف أكثر استقراراً في المدن مثل المسلمين السنّة والمسيحيين البيزنطيين (الأرثوذكس أو الكاثوليك).

لذلك يبدو على الفور أن الهيمنة السياسية المارونية أكثر استناداً إلى دور تاريخي، لا يمكن انكاره، لعبه الموارنة في قيام الدولة اللبنانية من استنادها إلى عوامل معاصرة لهذا القيام. ومن الناحية الديمغرافية، فإن توسيع رقعة جبل لبنان بضم مناطق حضرية (مثل بيروت وطرابلس) وريفية (جبل عامل وعكار والبقاع) إليه حرم النخبة المارونية، التي عملت رغم ذلك على تأييد هذا التوسيع للمجال اللبناني[٩]، من إمكانية إضفاء المشروعية على هيمنتها السياسية بحكم «قانون العدد». ومن ثم أصبح أي ذكر لهذه المقولة أمراً محظوراً، وحذرت الدولة اللبنانية من اللجوء إلى هذا الأسلوب، بعد تعداد عام ١٩٣٢ الذي أوضح أن هناك

---

(٧) Engin Akarli, *The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920* (London: I.B. Tauris, 1993).

(٨) Ghassane Salamé, ed., *The Foundations of the Arab States* (London: Croom Helm, 1987).

(٩) Meir Zamir, *The Creation of Modern Lebanon: The Formative Years* (Ithaca, Ill.: Cornell University Press, 1985).

تكافؤاً ديمغرافياً بين المسيحيين والمسلمين، بل ومعدل نمو أعلى للأخيرين. ولما لم يستطع الموارنة أن يقوموا بدور اقتصادي محرك ولا أن يحظوا بمستوى ثقافي أرفع، فإنهم لم يتمكنوا من أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم صانعي الرخاء اللبناني. ولم يبق لهم ليبرروا صدارتهم السياسية، إلا ذكرى اسهامهم في انشاء لبنان الحديث، ثم التمسك في ما بعد بحجة مناقضة مؤداها أنه لما كان المسلمون يسيطرون على كل البلدان المجاورة (في ما عدا إسرائيل، وإن كانت هذه الدولة تتسم أيضاً وبصورة أكثر جلاء بهويتها الدينية)، فإن للمسيحيين الحق في أن يحافظوا على سيطرتهم (أو على الأقل على هويتهم الطائفية المسيّسة) على دولة في المنطقة.

ولم يحل هذا العجز الديمغرافي والاقتصادي والثقافي دون قيام النخبة المارونية بمحاولة الحفاظ على سيطرتها على النظام، ودعمه كلما أمكن ذلك. ولئن تسنّى خلال العقدين الأولين للدولة، اللذين عاشتهما في ظل الانتداب الفرنسي، التطلع إلى انتخاب بروتستنتي أو بيزنطي - أو ترشيح أحد رجال الدين المسلمين - لرئاسة الدولة، فإن هذا لم يعد هو الحال بعد اعتماد «الميثاق الوطني» غير المكتوب في ١٩٤٣، سنة الاستقلال. والواقع أن البلاد شهدت، بين عامي ١٩٤٣ و١٩٦٤ على الأقل، مرحلة اتسمت بتولي ثلاثة رؤساء موارنة قاموا بتحويل نظام شبه رئاسي شبه برلماني إلى حكم رئاسي غيور، بل تسلطي، يدعمه الاستئثار الفعّال للموارنة على أهم المناصب في جهاز الدولة، خاصة منصب القائد العام للجيش، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وقائد المخابرات المدنية والعسكرية... الخ. من ثم، ظهر أن الدولة أفادت الموارنة بفرض سيطرتهم على جهاز الدولة (وبالتالي على المكاسب غير المباشرة التي تحصل عليها أية عصبية منظمة من السيطرة على الدولة، في ظل بيئة من الممارسات القائمة على محاباة الأنصار والمحاسيب شاعت بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٨، وأصبحت أكثر حذراً في ظل حكم فؤاد شهاب من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤)، على الرغم من أن وزنهم الديمغرافي النسبي شهد انخفاضاً مستمراً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمهورية في ظل الانتداب، ثم في ظل الاستقلال، سمحت للطائفة المارونية بأن توسّع بدرجة كبيرة فرص التحاق أبنائها بالتعليم الخاص أو العام. وأعقبت ذلك حركة تحضّر سريعة كان من تأثيرها في حالتهم، رغم عدم اقتصارها عليهم، أن دعمت صدارتهم شبه المهيمنة في السياسة. ولردح طويل من الزمن، بدت البلاد منقسمة على نفسها، انقساماً إلى حزبين، ليس له أثر سوى أنه يسحب الانقسام الخاص بالطائفة المارونية على مجموع اللبنانيين: من جانب من ارتبطوا، تحت قيادة إميل اده والكتلة الوطنية بالهيمنة المارونية، ومن جانب آخر أولئك الذين كانوا يؤمنون، في ظل قيادة بشارة الخوري والحزب الدستوري - ومن نهجوا نهجه - بأن مجرد استمرار الصدارة المارونية يتوقف على تقديم تنازلات لمواطنيهم المسلمين المحليين وللدول العربية المجاورة. ومن ثم بلغ نفوذ

الصفوة المارونية حداً جعل لها القدرة على تحديد تقسيمات النظام وتقسيمات المعارضة، ودعوة الطوائف الأخرى إلى الانتظام حسب تقسيماتها. ومن ثم، تبدّى بصورة متزايدة أن «الميثاق» الأصلي غير منصف.

كانت هذه الهيمنة قابلة للمنازعة، وجرت منازعتها فعلاً. فقد أخذ نقاد الموارنة عليهم أنهم أنشأوا في البداية دولة فصلوها عن «سورية الطبيعية»، ذلك الكيان الوهمي الذي كان مع ذلك كياناً مرجعياً معروفاً غداة الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك، اتهموهم بأنهم عملاء فرنسا، وأنها حابتهم. وطالب آخرون بتعداد جديد لكشف المكانة المتناقصة للموارنة وظلم «الامتيازات» (تمّ تسييس المصطلح بصورة كبيرة) التي كانوا يتمتعون بها داخل الدولة. وفي إطار هذه الأرجحية المارونية التي لا مبرر لها من الأسانيد الديمغرافية، بدأت التجربة الديمقراطية اللبنانية انطلاقها. كانت تهدف إلى خلق ارتباط بكيان الدولة في الأوساط الاسلامية التي لم تكن ممثلة فيه بصورة كافية واختيار زعماء ليكون كل منهم داخل جماعته المدافع، بحافز المصلحة، عن بقاء هذا الكيان، دون الإعراب عن مطالب مغالى فيها في ما يتعلق بالدور الذي يستطيعون الاضطلاع به في تسيير الأمور. ومن هنا جاء الأسلوب الانتخابي المقصود به إقامة «ديمقراطية برلمانية»، وكان المفترض أن يتخذ هذا النعت سنداً لإدارة طائفية تعددية لجهاز الدولة، تخفف من مظهر غلبة النخبة السياسية المارونية، ولكن مع اضفاء المشروعية عليها.

ولم تبدِ أية مجموعة طائفية حتئذ أنها أكثر اهتماماً بالدمقرطة من غيرها. ففي الغالب الأعم، اتبعت هذه الطوائف في داخلها، سواء على المستوى الديني أو العلماني، ممارسات تسلطية سلفية تبررها ضرورات البقاء في بيئة معادية. وعندما بدأ الحوار أخيراً، اتجه فوراً إلى إجراء تقسيم ـ أكثر إنصافاً ـ للمنافع المرتبطة بالدولة (خاصة التعليم، وهو أداة قوية للحراك الاجتماعي، وفرض شغل الوظائف العامة، التي كانت في لحظة ما الحلم الذي راود كل برجوازي صغير يسعى إلى الارتقاء). لذلك انطلقت، في مواجهة الاتجاه للهيمنة لدى القادة الموارنة، كلمة «المشاركة»، تعبيراً عن الممانعة والرفض (وهو ما ينطوي على رؤية الدولة، لا باعتبارها قوة فاعلة أو حَكَماً، بل بوصفها مجمعاً للموارد الحالية والمحتملة، يحتاج لكي يستمر إلى توزيعه توزيعاً أكثر انصافاً). ولكن عندما انتهى النظام إلى السماح دون ترحاب بقيام منازعة أكثر راديكالية أو أكثر ديمقراطية، أو ببساطة تسمو على الطائفية، أخذ زعماء مختلف الطوائف يتحدون لوضع حد لها، قبل أن ينتقل كمال جنبلاط، وفي إثره زعماء مسلمون آخرون، من التحالف مع جزء من النخبة المارونية إلى معارضتها معارضة جذرية بمساندة القوى الراديكالية الجديدة (الطبقة الثالثة ذات الأغلبية المسلمة)، ثم مع قوات منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: الكويت: هيمنة قبلية ناقصة

كان للكويت أيضاً وثيقتها التأسيسية، وهي وصول عدد من الأسر قادمة من نجد في القرن السابع عشر، وإنشاء ميناء طفق يزدهر ويتدعم إلى حد إنشاء دولة مستقلة في عام ١٩٦٢. والمرجح أن مدينة الكويت شيّدت حوالى عام ١٧١٦. وبعد ذلك بنحو أربعين سنة، ونتيجة ضعف السلطة القبلية لبني خالد الذين كانوا يسيطرون على المقاطعة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، انتخب ممثلو الأسر المهاجرة إلى الكويت واحداً منهم لإدارة شؤون العدالة والشرطة في الميناء الذي كان قد ازدهر نسبياً آنئذ، اسمه صباح بن جابر العُذْبي. ولا يبدو أنه كان لهذا الشخص أي سند عائلي لشغل ذلك المنصب، بمعنى أنه لم يلحظ حدوث أي تباين في بداية الهجرة الجماعية ولا عند إنشاء الكويت. إنما كان، على حد قول أبو حاكمة، مجرد «رجل توافرت له الحكمة المطلوبة لفض المنازعات»[١٠] (وفي الحقبة نفسها، اختار سكان الميناء الصغير أيضاً أول قاض لهم، اسمه محمد بن فيروز).

وقد أورثت هذه الواقعة، التي لا يعرف تاريخها بدقة، تقليدين في العمل السياسي: **أولهما**، أن الكويتيين الأصليين الذين جاؤوا من قلب الجزيرة العربية أخذوا يعتبرون أنفسهم منذئذ المواطنين الوحيدين في الإمارة الذين يحظون بالمشروعية، بمعنى أن الآخرين لا يصبحون كذلك إلا لأن الأولين سمحوا بوجودهم. وهناك علامة رمزية بالغة الدلالة على انتمائهم الأصلي للبلد هي وجود أجدادهم داخل السور الشهير الذي أقامته العائلات التي استقرت في الكويت حول مدينتهم نحو عام ١٧٦٠ للدفاع عن أنفسهم ضد هجمات البدو، وأيضاً على الأرجح لإظهار تمايزهم عن بني خالد الذين كانوا لا يزالون على الرغم من ضعفهم المستمر، السادة المعترف بهم لمقاطعة الحسا (عملياً على شرق الجزيرة العربية كلها).

والتقليد **الثاني** أن المدعو صباح خلفه أحد أبنائه، عبد الله، في منصب الشيخ، المتعدد الدلالات (وليس بعد في منصب الأمير). وبذلك تشكّلت بلا جدال نواة نظام أسرة مالكة، لكن ذلك النظام كان لا يزال هشّاً، إذ إن الفضائل الشخصية لعبد الله[١١] وليس أصله العائلي، هي التي أدت في ما يبدو لاختياره، سيما أنه لم يكن سوى أصغر أبناء صباح الخمسة، وبذلك انتفى تطبيق القاعدة التقليدية للأسر الحاكمة وهي تنصيب الابن البكر. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن زعيم إحدى الأسر الأخرى التي هاجرت إلى الكويت كان يعتزم الحلول محل أول شيخ للمدينة عند وفاته، في محاولة منه لتطبيق قاعدة التداول بين

---

(١٠) Ahmad Mustafa Abu-Hakima, *The Modern History of Kuwait, 1750-1965* ([n.p.: n.pb., n.d.]), p. 8.

(١١) الشجاعة، والحكمة، والعدل، والكرم، كما يقول أبو حاكمة في: المصدر نفسه.

الأسر المؤسسة. وعندما رأى هذا المنافس، واسمه خليفة بن محمد، أن أهل الكويت يفضلون عبد الله عليه، هاجر من جديد مع عشيرته إلى البحرين، حيث أسس أسرة حاكمة من الأمراء حكمت تلك الجزر منذ ذلك التاريخ (١٧٦٦) حتى وقتنا الراهن.

حكم عبد الله الإمارة لما يزيد على نصف قرن، شهدت الكويت خلاله ازدهاراً متعاظماً: **أولاً**، لأن الفرس حاصروا ميناء البصرة، فتحوّل خط البريد البريطاني المرسل إلى الهند إلى الكويت (ابتداء من عام ١٧٧٥)، **وثانياً**، لأن ظهور قوة اقليمية سعودية/ وهابية (في الفترة نفسها تقريباً) جعل الموانىء الأخرى المطلة على الخليج، مثل القطيف، غير مأمونة. واستطاعت الكويت أن تظل محايدة في المنازعات القبلية والإقليمية التي وقعت في تلك الحقبة، فقد أخذ يتشكّل فيها توافق داخلي في الرأي عندما رفضت الأسر المؤسسة أن تضع مصالحها الخاصة فوق المصالح المشتركة في المدينة. وكان من نتيجة ذلك تأكيد الهوية الخاصة بالمدينة والتلاحم الداخلي لسكانها. وأخذت تتشكل دولة ـ مدينة، لا تختلف كثيراً عن جمهورية البندقية، يسودها الحياد السياسي وهو من السمات المميزة لمنطق التجارة الخارجية كمصدر أساسي للمداخيل. وكان من رأي بكنغهام، وهو رحالة بريطاني في ذلك العصر، أن سكانها «شجعان ومحبون للحرية». ولاحظ زائر آخر هو ستوكيلر، أن الشيخ ليس لديه قوة مسلحة، وأن «السكان» ـ وتلك حقيقة أكثر دلالة ـ «يرتدون نفس الملابس بالضبط، وذلك يجردهم من التمييز بينهم حسب المقام أو السن، في حين لم يبد أن هناك غرباء يعيشون بينهم». وهذه الملاحظة المنصبة على المساواة في الملابس والانغلاق الديمغرافي على النفس، والتي أكدتها مصادر أخرى، توضّح أيضاً بجلاء النزوع الجمهوري للبلد. وأورد رحالة ثالث أنه وإن كان الشيخ هو الذي يدير الشؤون السياسية، فإنه يخضع لقرارات القاضي. ومما له دلالة أكبر ما قاله بللي، الذي زار كل موانىء الخليج الأخرى، من أنه في الكويت «تندر العقوبات للغاية، ويبدو أن الحكومة لا تتدخل في شيء وأنها ليست في حاجة إلى جيش»[١٢]، وهذا يؤكد أن سلطة آل الصباح، تقوم على توافق الرأي والتفاهم بين رؤساء العائلات المؤسسة ـ وإن كانت بالفعل سلطة أسرة حاكمة.

ولم يكن آل الصباح يحملون لقب الإمارة، ولم يكن لديهم جيش يفرضون به سلطتهم، بل كانوا يعتبرون أنفسهم أسرة لها الصدارة بين أندادها في مدينة قيد التحول إلى دولة، ومن ثم تميزوا عن الامبراطورية العثمانية، التي كانت تمارس سلطاتها في حملات متتالية تبدأ من المدن من أجل استتباب السلام وفرض التبعية على المناطق الداخلية المتمردة بطبعها، وأيضاً لقمع سلطة الغزاة العنيفة التبشيرية لآل سعود لدى تأسيس أسرتهم المالكة. وعلى النقيض من ذلك، كانت الكويت مدينة/ ميناء للتجار ازدهرت بالابتعاد عن السياسة،

(١٢) شهادات مذكورة في: المصدر نفسه، ص ٨ و١٠.

وبالقيام بدور محدود، مدفوع الأجر إن أمكن، في المنازعات التي هزت شرق الجزيرة العربية طوال القرن التاسع عشر. وقد تغيّر هذا الموقف مع اقتراب القرن العشرين، عندما ربط آل الصباح أنفسهم بقوة خارجية، أي البريطانيين. وهنا أيضاً، لم تقنع الدولة الأجنبية بتحويل هذا الكيان الناشىء إلى مشروع دولة مستقلة، بل اختارت محاوراً وشريكاً محلياً مثلما فعل الفرنسيون في لبنان، ومن ثم ضمنت له سلطته. فجاء مشروع الدولة الذي رسمت معالمه في الكويت، مثلما تم في لبنان، متضمناً في الوقت نفسه حقيقة الاعتماد بدرجة أكبر على حماية دولة استعمارية وبرنامجاً لتوطيد السيطرة الداخلية لصالح طرف يتمتع بالهيمنة المحلية.

ولم يحدث التحول هنا على يد نخبة طائفية، دينية وسياسية، كما هو الحال بالنسبة إلى الموارنة في لبنان، بل على يد رجل هو مبارك بن صباح الذي «حكم» الكويت بين عام ١٨٩٦ و١٩١٥. فقد اغتيل شقيقه الأكبر في ظروف غامضة وحلّ محله شقيقه الثاني، لكن مبارك قتله وقتل أيضاً شقيقه الرابع، وأعلن نفسه شيخاً في عام ١٨٩٦ بعد أن اتخذ من المناطق البدوية خارج سور المدينة قاعدة لتثبيت طموحاته الشخصية، بدلاً من الاعتماد على المدينة نفسها. وبعبارة أخرى، تمثلت الحركة الأولى لمبارك، وكان لا يزال مجرد شقيق أصغر يتطلع إلى العرش، في أن يتخلى عن انتمائه الحضري، وأن يعتمد على الخارجين على المدينة، إن لم يكن المناوئين لها، قبل أن يرتكب اغتيالاته الثلاثة في المدينة. ويتحدث مؤرخون آخرون عن قيام أسرته بطرده من المدينة، وهو طرد طالب به تجار المدينة، خاصة الأكثر نفوذاً بينهم آنذاك، وهم أسرة من يدعى يوسف آل ابراهيم. ولم يكن هذا الأخير ينتمي إلى الأسر المؤسسة، بل اكتسب حق المواطنة في المدينة بفضل ثروته الطائلة وزواجه ببنات من أسرة صباح (وتزويج هذه الأسرة الأخيرة بناتها لأبناء الأسر الأخرى، بل إلى «مستأمنين» من أمثال آل ابراهيم، يعتبر دليلاً اضافياً على عدم التفرقة بين آل الصباح والسكان الآخرين).

وقد تحطمت شرنقة المدينة التجارية، الجمهورية في تقاليدها، بصورة وحشية في تلك المواجهة على السيطرة على المدينة. كان يوسف آل ابراهيم يمثل زبدة سلطة التجار، المشهورة بثرائها. وكان مبارك، من جانبه، واحداً من آل الصباح يدافع عن حق أسرته في السلطة السياسية، لكن مركزه تزعزع من جراء وصوله الدموي إلى السلطة والتجائه إلى البدو الخارجين عن المدينة لتوطيد سلطته عليها. وكان الخصمان يمثلان نوعين متعارضين من المشروعية: مشروعية تجارية أضعفها استقرار حديث العهد في المدينة، بالنسبة إلى الأول، ومشروعية بدوية أضعفها فقدان تأييد المؤسسة التجارية بالنسبة إلى الثاني. وكان مبارك هو الذي انتصر في النهاية، عن طريق تدعيمه سيطرة آل الصباح على الكويت التي ظلت قائمة

على توافق الآراء حتى ذلك الوقت، وتدعيمه في الوقت نفسه العنصر البدوي على حساب العنصر الحضري، وتدعيمه بصفة خاصة النفوذ البريطاني على حساب ما عداه، وعلى الأخص النفوذ العثماني. وقد تكرر تقريباً هذا التغلب للعنصر غير الحضري على المدينة الرائدة في كل مكان تقريباً تولت فيه السلطة حكومات عربية في الحقبة المعاصرة، من العراق إلى ليبيا، ومن سوريا إلى تونس. وفي هذا الشأن، أي في مجال تحرر الدول صاحبة سيطرة الفئات الريفية على السلطة[١٣]، لا تشكل الكويت ولا لبنان استثناء حقيقياً من القاعدة.

في يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩، جرى تبادل للرسائل بين مبارك والمقيم السياسي البريطاني في المنطقة، وهو تبادل تخلّى فيه الأول عن استقلاله السياسي مقابل تعهد بريطاني بحماية مبارك وخلفائه. والأمر المهم هنا، هو مقايضة الاستقلال السياسي والدبلوماسي للمدينة بحماية شخص مبارك. وبناء على ذلك، عندما هاجم السعوديون/ الوهابيون الكويت في عام ١٩٢٠ وهزموا سكان الميناء الصغير، تدخّل البريطانيون لمساعدتهم. وكان من نتيجة هذا التدخل أن دعم سيطرة آل الصباح، الذين كانوا قد تفاوضوا على اتفاق للحماية مع لندن. وأسفرت هزيمة المتطوعين الكويتيين ونجاح التدخل البريطاني عن نتيجة واحدة هي إلقاء الضوء على تطور كيان بدائي أصبح بقاؤه لا يعتمد منذئذ فصاعداً على الشجاعة وروح الاستقلال لدى الأسر المتحدة بقدر اعتماده على الحماية البريطانية. وكان من نتيجة هذا التحول تهميش دور الأسر المؤسسة بدرجة أكبر والتعجيل بقيام سلطة آل الصباح باعتبارها سلطة تسلطية راسخة، تعتمد على الخارج[١٤].

لكن الأسر المؤسسة لم تقبل هذا التحول دون أن تحرك ساكناً. فقد طالبت في نهاية الثلاثينيات بصورة صاخبة بمكانها الغابر في حكم المدينة، منادية بأن يتقاسم الممثلون المنتخبون للسكان ادارة الأمور مع الشيخ. وكانت هذه بداية «حركة المجلس»، المجلس الذي أقيم لمدة ستة شهور، ولكن تمّ حله والاستعاضة عنه بعد ذلك ببضعة أسابيع بمجلس ثان عين فيه خمسة من آل الصباح وتسعة ممثلين من الأسر التي شاركت في التأسيس. وبادر آل

---

(١٣) مثلما حاولت أن أوضح في: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). انظر أيضاً: محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣).

(١٤) للاطلاع على هذه الصلة بين الدعوة للحماية الخارجية والانزلاق الداخلي نحو مزيد من الاستبداد، انظر بصفة خاصة التحليل النير لـ: Khaldoun H. Al-Naqeeb, *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: A Different Perspective* (London: Routledge and Kegan Paul, 1990).

الصباح باستخدام حجة تقليدية مؤداها أن دعاة اقامة مجلس منتخب هم عملاء دولة مجاورة (أصبحت منذئذ العراق وليس السعوديين، الذين خفت نزعتهم التوسعية نتيجة كثرة تدخل السلاح الجوي الملكي)، في حين أن آل الصباح هم المدافعون عن استقلال الكويت. ومع ذلك، كان الموقف البريطاني، المهموم بلا شك بالاستقرار في بلد أصبح مهما من وجهة النظر النفطية، أكثر محاباة للأسر منه لآل الصباح، وهذا ما أدى إلى قرار الشيخ بإقامة مجلس استشاري. والجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن الأسر التجارية حددت هدفها بأنه المشاركة، مؤكدة بذلك على مفهوم الديمقراطية كما تراه النخبة ـ إذ لم ينبس ممثلوهم بهذه الكلمة أبداً في ذلك الحين. ومما له دلالته أيضاً أن آل الصباح عارضوا هذا المطلب محاجين بأن كل مشاركة في السلطة تؤدي إلى تفتتها، ومن ثم إلى إضعاف وسائل المقاومة لدى الكيان الوليد في مواجهة بيئة معادية. ففي لبنان كما في الكويت، دار الجدل السياسي حول اقتسام السلطة بحجة أنه يشكل في رأي أصحاب الهيمنة مصدراً لتعرّض الوطن للخطر، لكنه كان حقاً مشروعاً ودعماً للوحدة الوطنية في نظر الجماعات المعارضة. هكذا أصبح النهج نفسه ـ اقتسام السلطة ـ وسيلة للدفاع ضد الأجنبي، من جهة، وحصان طروادة لحسابه في الوقت نفسه، من جهة أخرى، حسب ما إذا كان صاحب الشأن جزءاً من العصبية السائدة أم لا.

هكذا كان انشاء المجلس يعتبر، في رأي الأسر، بمثابة تبديل في توازن السلطة الذي خرج عليه مبارك. ومن المرجح أن العودة إلى مبدأ المدينة التجارية كان سيصبح آنئذ أمراً ممكناً لو لم يأت النفط، باعتباره عنصراً خارجياً حاسماً ليعطي آل الصباح أداة قيمة لاستعادة هيمنتهم. وقد استغلوا التأميم الظاهري (الواقع أن المالية العامة أصبحت اقطاعة لآل الصباح) لتهدئة الطموح السياسي للأسر وإقامة دولة رفاهية متقدمة جداً أكسبتهم ولاء الكويتيين غير المنحدرين من الأسر القليلة القوية التي نازعتهم السلطة. وأصبحت اللعبة عندئذ ثلاثية وليست ثنائية، مما وفر لآل الصباح الوسائل اللازمة لمعارضة طبقتين اجتماعيتين جدّ متمايزتين: المشاركون في التأسيس الذين يدافعون عن امتيازاتهم ضد تسلط آل الصباح الذي لا مبرر له في نظرهم، وبقية الكويتيين، أي الشيعة، والسنة الذين وطدوا أقدامهم مؤخراً، والبدو الذين تم توطينهم وأصبحوا مستقرين. وبذلك أظهر آل الصباح أنهم دعاة «تكامل وطني» يشكل الوجه المدني المناظر لإحكام قبضتهم على السلطة (وعلى الثروة التي تنبع منها)، وهو تكامل لا يمكن أن تلتف حوله الأسر التي ظلت متشبثة بامتيازاتها الوهمية إلى حد كبير باعتبارهم «شركاء في التأسيس». ولذلك فإنه بعد أن استعاد آل الصباح سطوتهم، واتخذوا لقب الأمير، ووثقوا تلاحمهم كأسرة حاكمة بآلية محكمة أريبة تقضي بتبادل العرش (بين الفرعين اللذين أسسهما ابنا مبارك الذي أصبح يسمى منذئذ فصاعداً بمبارك «الكبير»)، وإن ظلوا حريصين على نزعة المساواة داخل المجتمع المسمى بالمدني وبالتمايز بين

أسرتهم التي أصبحت أسرة حاكمة وذلك المجتمع، عندئذ بدوا أكثر «حداثة» من القلة القوية من غرمائهم[١٥].

هذا هو السياق الذي أحرزت فيه الكويت استقلالها. وقد أعلن الرئيس العراقي في ذلك الوقت، اللواء عبد الكريم قاسم، عن مطامع له في الكويت، تصدّت لها الحماية الخارجية (الغربية، والمصرية أيضاً). وعلى المستوى الداخلي، لم يكن يسع آل الصباح أن يخاطروا برؤية مخاوفهم تتحقق، من خلال دفع الأسر المحبطة لحرمانها من السلطة إلى إبداء مسايرتها للمطالب العراقية. ومن ثم، صاحب الاستقلال اعتماد دستور يحظى بتوافق الآراء تفردت فيه الكويت بالنسبة إلى جيرانها بإنشاء برلمان منتخب جزئياً ودستور مكتوب يكفل حقوق الإنسان. وأسوة بالموارنة الذين كانوا يخشون أن يؤيد المسلمون شركاؤهم في الوطن المطالب السورية في لبنان، يبدو أن آل الصباح أدركوا أن ولاء أسر التجار للكيان الجديد الذي أصبح مستقلاً يتحقق بمشاركتهم في حكم البلاد. إن صاحب الهيمنة المنقوصة، الطائفية في لبنان، العائلية في الكويت، والذي اكتسب بصورة أربية مساندة قوة خارجية مسيطرة (فرنسا هنا، وبريطانيا العظمى هناك)، قد أدرك أنه لن يستطيع ممارسة الهيمنة الكاملة دون الاستعانة بممثلي الأوساط التي قد تنزلق من المعارضة الداخلية إلى إثارة الشك حول كيان الدولة نفسه. وفي كلتا الحالتين، كان الثمن المدفوع لقاء صون الاستقلال وبقاء الهيمنة في يد أصحابها، هو ديمقراطية ممنوحة ومحدودة، ولكنها تحافظ على الوعد بتطور نحو نظام للمشاركة الفعالة في السلطة. ذلك هو بالدقة مغزى «الميثاق الوطني» اللبناني والدستور الكويتي، وكلاهما معاصر ومرافق للاستقلال. وفي الحالتين، كان الانفتاح الديمقراطي أداة للتلاحم الاجتماعي داخل كيان دولة تشكّل حديثاً، وهو يستجيب بصورة واضحة لرغبة في الحد من اتجاهات الخروج على الوحدة لدى عصبيات قبلية أو طائفية ضعيفة الشأن من الناحية السياسية، لكنها مستعدة لاقتضاء ثمن مظاهرتها العصبية السائدة ودولتها في صورة جرعة مهما ضؤل شأنها من المشاركة في السلطة وما يرتبط بها من المزايا التي تجلبها المحسوبية وما إليها.

ثالثاً: أمثلة أخرى

مضت البحرين في اتجاه مماثل إلى حد كبير. فقد نجحت أسرة حاكمة (أبناء عمومة آل الصباح) في توطيد أقدامهم في السلطة في هذا الأرخبيل الصغير. وإذا كانت سوريا قد شكلت التهديد الرئيسي للبنان، وشكل العراق ذلك بالنسبة إلى الكويت، فقد كانت ايران

(١٥) Jill Crystall, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (London; New York: Cambridge University Press, 1990).

هنا هي التهديد الدائم بحكم أن البحرين ظلت فترة طويلة جزءاً من الامبراطورية الفارسية وأن غالبية سكان الجزر كانوا قبل وصول آل خليفة إلى البحرين، من الشيعة، بل كان البعض منهم من الناطقين بالفارسية. وعندما قررت بريطانيا العظمى الانسحاب من الخليج، طالب شاه ايران بأن يكون الأرخبيل تابعاً لبلاده. وتم بإشراف الأمم المتحدة تنظيم استفتاء أوضح أن غالبية ساحقة من البحرينيين أعربوا عن تأييدهم الاستقلال.

غير أن هذا الاستقلال واكبه وعد من القادة من آل خليفة بالشروع عقب ذلك في تقاسم السلطة عن طريق اجراء انتخابات برلمانية حرة، وبالتالي فإن الاستفتاء لم يكن يمثل سوى جزء من صفقة شاملة، تضمنت ميثاقاً غير مكتوب بنشر الديمقراطية، مثلما حدث في لبنان في عام ١٩٤٣ وفي الكويت في عام ١٩٦٢، وتم تنظيم الانتخابات فعلاً، لكن المجلس المنتخب حلّ بعد ذلك بفترة قصيرة، إذ كانت الهيمنة هنا أقل اكتمالاً منها في الأماكن الأخرى بسبب ضعف الأسرة الحاكمة السنية في بلد غالبيته شيعية ولأن ايرادات النفط كانت قليلة نسبياً. ولكن آل خليفة رسّخوا سطوتهم بالاستعانة بالجيران: فقد ارتضت البحرين أن تصبح تابعة للعربية السعودية المجاورة، وبذلك وجدت منذ عام ١٩٧٥ سنداً حاسماً لاستعادة حكمها التسلطي في الداخل، واقترن ذلك بتنازل جزئي عن استقلالها الذاتي.

لقد شهدنا إذاً في هذه الحالات الثلاث نظام مشاركة محدودة في السلطة يترسخ بصورة دائمة بدرجة أو بأخرى، ولم يكن ذلك استجابة لمطلب ديمقراطي خالص بقدر ما كان استجابة لرغبة العصبيات ـ التي اتضح أن مشروعها لإقامة دولة هش للغاية أمام الضغوط والمطالب التي يفرضها المحيط الاقليمي المباشر ـ في تحييد جزء من السكان المتطلعين إلى تحويل المطالب السياسية الداخلية إلى التشكيك في كيان سياسي نجح هذا الفريق ذو الهيمنة الناقصة في أن يستقر على رأسه بمساعدة دولة الوصاية وضد رغبة دولة مجاورة قوية. ولا تستطيع أية من الطوائف الدينية اللبنانية أن تدّعي أن لديها تقاليد ديمقراطية أقوى مما لدى الطوائف الأخرى، ولا تستطيع أسر الأقليات في الكويت أن تعلن أنها أكثر ديمقراطية من أسرة الصباح (فلها الثقافة نفسها ومعارضتها أقوى لحق المرأة في الانتخاب أو لإعطاء الجنسية لمن ساهموا بجهودهم في بناء الكويت)، أما البحرينيون، فإنهم ليسوا بالضرورة أكثر تشجيعاً للديمقراطية من قادتهم.

بل يمكن التوسع في المقارنة لتشمل الإمارات العربية المتحدة، حيث أقيم عند الاستقلال في عام ١٩٧١ نظام اتحادي لم ينجح في ضمان بقاء الإمارات السبع معاً إلا من خلال قبول صاحب الهيمنة في أبو ظبي اقتسام السلطة مع زعماء الإمارات الست الأخرى، وخاصة دبي، في لعبة من سبعة أطراف تذكرنا بشدة بلعبة الطوائف الدينية اللبنانية، الأمر

الذي يشكّل تهديداً دائماً بقيام حكم رئاسي يستأثر بالسلطة وبمقاومة العشائر التي استبعدت من السلطة أو التي يقل حظها من الموارد النفطية. وفي كل الأحوال، جاء الانفتاح «الديمقراطي» نتيجة قرار بالحفاظ على السلام المدني وما يسمى «الوحدة الوطنية»، وكذلك للخوف من قيام جار أكثر قوة باستيعاب الكيان الوليد. كما أن الطبيعة الذرائعية للترتيب الدستوري (لأن الديمقراطية في البدء اختزلت إلى ذ لك) مسألة لا جدال فيها مثل معاصرتها للاستقلال (استقلال تم اكتسابه رسمياً على حساب دولة الاستعمار، لكنه في الواقع ملزم أساساً للجار ذي النزعة التوسعية والذي يزعم أن هذا الاستقلال ليس في الحقيقة سوى انفصال مستتر). وبناء على ذلك، أقيمت الديمقراطية من دون ديمقراطيين، باعتبارها اقتساماً للسلطة في اطار حدود جديدة، خوفاً من أن تنهار هذه الحدود نتيجة تواطؤ يتم بين مجموعات داخلية ساخطة وجار له نزعة توسعية.

وهذا الأصل الملتبس، الذي يتوقف «الميثاق الديمقراطي» فيه على هشاشة كيان الدولة، هو الذي يفسر في رأينا أن الانفتاح الديمقراطي تحقق ـ واستمر في حالات معينة ـ في بلدان صغيرة في المنطقة وليس في البلدان الكبيرة فيها. لكن الضغوط نفسها لم يكن لها تأثير في مصر أو سوريا أو الجزائر أو غيرها. ففي تلك الدول، استطاعت السلطات المهيمنة أن تفرض قطيعة أكثر حسماً مع النموذج المسمى بالليبرالي، وأن تفقده حظوته باعتباره «مستورداً» وأن تؤسس مشروعيتها على خطاب قومي متطرف مفعم بـ «مهام تاريخية»، وعلى اقتصاد موجّه، وكان المفروض كذلك في تلك السلطات أن تشيد دولاً وطنية قوية، وإن كانت القوة قد مورست ـ بشكل أكثر تمشياً مع منطق الأمور ـ على حساب المجتمع الذي سيطرت عليه بأكثر مما مورست في مواجهة الأعداء الخارجيين. ولم يكن هذا التطور ليغدو ممكناً إلا لانتفاء منازعة المواطنين الجدد لهذا الكيان، أو لأن تلك المعارضة تجلت، كما في حالة سوريا، في اتجاه توسعي. ولم تكن هناك حاجة لإحكام القبضة على المواطنين، لإقناعهم بألا ينصاعوا لغواية المضللين في بلد مجاور، وتنمية ولائهم تجاه كيان يتطابق مع عصبية معيّنة. ولهذا من المفيد بلا شك تدقيق النظر في كيفية تطور النموذج العكسي الذي يتمسك به «الصغار»، وبحث فرص بقائه، أو بالأحرى فرص إحيائه.

رابعاً: الديمقراطية بين الأوليغاركية (حكم الأقلية) والحكم التسلطي

كان توافق الآراء الداخلي في البلدان الصغيرة السابق ذكرها منذ البداية هشاً للغاية. ولنستشهد مرة أخرى بصاحب العقد الاجتماعي: «لا توجد حكومة معرضة للحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية مثل الحكومة الديمقراطية أو الشعبية، لأنه لا توجد حكومة معرضة بمثل هذه القوة وبصفة مستمرة لأن يتغير شكلها ولا حكومة تحتاج إلى مزيد من اليقظة والشجاعة كي تظل محتفظة

بشكلها»[١٦]. وخلاصة القول إن صاحب الهيمنة رأى نفسه مضطراً لإشراك الجماعات الأخرى في ممارسة السلطة، متجنباً في الوقت نفسه انتقال تلك السلطة فعلاً إليها (وهو ما لخصه ابن خلدون في كلمة واحدة هي **الالتحام**، أي ولاء ـ خضوع ـ اندماج جماعات تحولت إلى أقليات تابعة للعصبية المنتصرة[١٧]. وكان هذا يستلزم اتخاذ سلسلتين من التدابير التحفظية في وقت واحد. كان المطلوب أولاً وضع الديمقراطية تحت الرقابة بفرض حواجز وقائية عليها تقيّدها وتكفل استمرار ما يشبه الهيمنة. وكان المقصود بعد ذلك منع القطب الثالث، أي قطب المنتفعين الثانويين بالانفتاح الديمقراطي (وهو ما يسمى في أوساط أخرى «الشعب»)، من التشكيك في الترتيب الدستوري القائم بأكمله، أي من المطالبة ببناء ديمقراطية حقيقية على الطراز الغربي أو أداء دور الحضانة وتقديم الدعم لدكتاتورية عسكرية مثل تلك التي سادت بقية المنطقة بعد ذلك بقليل.

هكذا اتخذت في لبنان تدابير تحفظية عدة بصورة تدريجية. وكانت هناك نقطة أساسية تمثلت في وضع القوات المسلحة تحت سيطرة الموازنة (حتى لا تترك الفرصة للمجموعات المنافسة الأخرى لكي تستغلها)، وتمثلت أيضاً في عدم تنمية تلك القوات (كي لا يسمح لمجموعة غير طرف في الترتيبات بالاستيلاء على السلطة على حساب الفريق المهيمن وعلى حساب منازعته الطائفية في آن معاً). لذلك أصبحت «الدولة الضعيفة» صيغة شائعة لدى النخبات الحاكمة، في سعيها إلى الحيلولة دون قيام جهاز للدولة، وخاصة جيش قد يجد ما يغريه بالقيام بانقلاب، فيخرج هذا وذاك عن طوع وإرادة العصبية المؤسسة. ومن ثم، كان على الدولة أن تظل معتمدة على أصلها الطائفي التاريخي، وموسومة بمسيمه، ومكيّفة حسب اختياراته. ذلك أنه لو تجردت حقاً من أصلها ذاك لغدت عديمة الهوية، وبالتالي مدار تنافس بين العصبيات القديمة والجماعات الحداثية. وعلى النقيض من ذلك، كان يتعيّن ابراز وتأكيد الأصل الطائفي حتى تظل الدولة هي الملحق التابع له. وبذلك حرمت الدولة من وظيفتها كمنظمة للصراعات بل والتحكيم بين أطرافها. ومع التنمية الرأسمالية لبعض قطاعات الاقتصاد، أفاد هذا الضعف المبرمج والمدبر للدولة أيضاً في التشجيع على قيام رأسمالية دون دور للدولة فيها، إن لم تكن مناوئة لها، وتلك سمعة دائمة للجمهوريات التجارية.

وكان هناك علاج آخر تمثّل في إقامة تمثيل برلماني على أسس طائفية بحتة. وكان للتوزيع المسبق للمقاعد البرلمانية على مختلف الطوائف هدف مزدوج هو: من ناحية، بيان ظاهرة الانتقاء في تعيين الأعضاء وجعلها واضحة جلية، ومن ناحية أخرى، منع صعود

---

(١٦) Rousseau, *Du Contrat social*, p. 96.

(١٧) Salamé, ed., *The Foundations of the Arab States*.

المجموعات الحديثة المنبثقة عن التحول الرأسمالي للبلاد (الأحزاب، النقابات، الجمعيات) والحيلولة بينها وبين أن تصبح هي المستفيد الأخير ـ بعد أن كانت المستفيد غير المقصود ـ من الانفتاح الديمقراطي. وكان الشاغل نفسه وراء الإصرار على المطالبة بأن يعود كل لبناني للاقتراع في مسقط رأسه وليس في مكان اقامته (في عام ١٩٧٥، عشية الحرب، كانت بيروت أو ضواحيها القريبة، محل إقامة أكثر من ٥٠ بالمئة من اللبنانيين). ويتحدث أدمون رباط عن «لبنانيين محبوسين داخل طوائفهم»، هم في الواقع رعايا طوائف حرم عليهم أن يكون لهم وجود سياسي خارج المجموعات الطائفية، لأن بقاء هذه المجموعات كان هو الوسيلة الفعالة الوحيدة للإبقاء على شبه الهيمنة المارونية والاستمرار السياسي لحلفائها المنتقين من الطوائف الأخرى. كانت هذه إذاً ديمقراطية غريبة عن مفهوم المواطنة، لأن الهدف الرئيسي للألفة كان يتمثل في تحقيق السلام المدني في ما بين المجموعات (وبصورة عارضة سيادة واحدة منها)، وليس تحرير المواطنين كأفراد. بل أصبح هذا التحرير الأخير تهديداً حقيقياً للنظام، بدءاً من اللحظة التي شرعت فيها مجموعات المسلمين تستغله علانية لتطبيق مفهوم الديمقراطية عن طريق «قانون العدد»، وهو ما يعني أن يحل محل الفريق المهيمن تاريخياً مهيمن آخر.

ومن ثم، وجد الفريق الماروني شبه المهيمن نفسه في مواجهة موقف لم يعد فيه الممثلون المختارون للطوائف الأخرى «يسيطرون» على من يمثلونهم، إما لأن هؤلاء الأخيرين طالبوا زعماءهم بنصيب أكبر من السلطة، وبمزيد من الوضوح السياسي، وبعدد أكبر من المناصب في الإدارة، باسم المنطق الطائفي، وإما لأنهم طالبوا بإعادة النظر في الترتيب القائم بأسره. وغدا موقف الزعماء المسلمين الذين اختارهم وضمهم النظام إليه محيّراً للغاية، لأنهم كانوا تارة حلفاء للفريق شبه المهيمن في مواجهة المنازعة الراديكالية (اليسارية أو الدينية) للترتيب القائم، وتارة أخرى أعداء له عندما يصبح في امكانهم أن ينتزعوا منه تنازلات طائفية بتهديده بمواجهة الجماهير، وهي أشد إلحافاً في مطالبها. وكانت النخبة المارونية تعتقد أن حكم الأقلية الذي يجمع بينها وبين الزعماء المسلمين المختارين هو حلّ سيء ارتضته لعجزها عن فرض سلطة كانت تأمل في أن تكون أكثر رسوخاً، ولكن التطور الاجتماعي الديمغرافي دفعها، بدلاً من ذلك، إلى اختيارِ أشد إيلاماً، بين التمتع بسيطرة أقل إحكاماً داخل الأوليغاركية المتعددة الطوائف المتربعة في السلطة وبين انفتاح ديمقراطي جذري في اتجاه الطبقة الثالثة «الاسلامية ـ التقدمية» كما أطلق عليها أثناء الحرب الأهلية. وقد اتسمت السنوات الحاسمة السابقة على الحرب بتأرجح الزعماء الدينيين المسلمين بين الولاء لنظام أوليغاركي قائم على عدم المساواة ساعدهم على اكتساب ما تمّ لهم من مكانة، وبين شجبه تحت ضغط «الشارع». ومع انضمام العامل الفلسطيني ابتداء من عام ١٩٦٧، انتهى الأمر بانتصار الخيار الثاني، مما فتح الباب للحرب الأهلية.

وفي الكويت، واجه آل الصباح المعضلة نفسها: إذ كان يتعيّن عليهم في آن معاً استنفار التوحد مع النظام بين الأسر المشاركة في التأسيس دون الوقوع في إغراء الجمهورية التجارية، و «حماية» تلك الأسر وكذلك العصبية المهيمنة ضد تشكيل مجموعات لا تعتبر نفسها طرفاً في الترتيب الأصلي، وتعتزم وضع حد له وهي: القوميون العرب، الشيعة الذين تمّ منحهم الجنسية، الفلسطينيون الذين يسعون إلى الحصول على اعتراف بهم، وتذبذب فريق آل الصباح المهيمن بين التواطؤ سراً مع النخبة المشاركة في التأسيس بغية الحفاظ على مصالح الفريقين، وبين شعبوية ستجاهد لحشد عامة الناس ضد العائلات الأوليغاركية.

وعندما مالت «الديمقراطية» الكويتية صوب الأوليغاركية، أدّت وظيفتها بطريقة لا تخلو من الشبه بالديمقراطية الاثينية. وقد لاحظ موزس فينلي، في وقت سابق، أن «أحد جوانب التاريخ اليوناني، هو مضي العبودية والحرية قدماً للأمام معاً يد بيد»، بمعنى أنه من دون العبيد لم يكن ليتوافر للاثينيين الوقت ولا الامكانات اللازمة للمشاركة في الديمقراطية المباشرة التي قدمت لهم[١٨]. وقد تولّى العمال المهاجرون إلى الإمارة النفطية، والذين لم تكن نسبتهم بعيدة عما بلغته نسبة العبيد في أثينا بيريكليس، كل شؤون الإمارة ليتيحوا لـ «المواطنين» فيها الاشتغال بالسياسة. بل يمكن أن نمضي في المقارنة قدماً ونقول إن الفلسطينيين الذين استقروا في الكويت، مثلهم مثل المستأمنين (أجانب استقروا في المدينة منذ زمن طويل، لكنهم لم يكونوا مواطنين ولا عبيداً) كانوا يتولّون تشغيل جهاز الدولة ليتيحوا هم أيضاً للكويتيين فرصة إشباع ولعهم بالاهتمام بالشؤون العامة للمدينة. ومثل الديمقراطية الاثينية التي وصفها ديفيد هيلد، بدت الكويت كأنها نوع من «استبداد المواطنين»، بمعنى أن «الشعب يتكون برمته من الذكور البالغين ومن نسل أثيني [كويتي] لا شك فيه»[١٩].

هكذا، يعتبر تاريخ الكويت المستقلة تذبذباً دائماً بين حكم تسلّطي شبيه بما هو سائد في الخليج، وجمهورية أوليغاركية أكثر ثباتاً على أصول المدنية. وقد تمثّلت مطالب عائلات التجار، التي تحققت أحياناً في: حكم دستوري، انتخابات حرة، رجحان كفة غرفة التجارة والصناعة، حرية الصحافة. وعلى النقيض من ذلك، تمثّلت الممارسات الشائعة لآل الصباح عندما توصلوا إلى فرض إرادتهم في: وقف العمل بالدستور، حلّ المجلس «لأنه يهدد الوحدة الوطنية»، تعيين النواب بدلاً من انتخابهم، الاحتفاظ بالمناصب الرئيسية في أيدي أعضاء أسرة الصباح، تكميم الصحافة «لأنها تضر بأمن البلاد». ومن عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٩٣، لم تكف الكويت عن التأرجح بين هذين النموذجين، وعاشت معظم الوقت في ظل حكم تسلّطي لأسرة الصباح ظللته أحياناً أنواع من الانفتاح، سرعان ما استغلتها الأوليغاركية بغية

---

(١٨) Moses I. Finley, *The Ancient Greeks* (London: [n.pb.], 1964).

(١٩) David Held, *Models of Democracy* (Oxford: Polity Press, 1987), p. 22.

إقامة جمهورية تجارية، ثم تنتكس فجأة على أيدي أسرة الصباح نفسها لتفادي هذا الانزلاق.

ومن المؤكد أنه كان يمكن التأثير في هذا التوتر اللصيق بالنظام، بل وتجاوزه، عن طريق التطبيق الفعّال لحق المواطنة. ولكن يبدو أن المجموعتين المتنافستين (عصبية آل الصباح والأسر الأوليغاركية) كانتا قد اتفقتا على استبعاد هذه الإمكانية بقصر حق الاقتراع على الرجال وعلى ذرية السكان الأصليين للإمارة. وبالإضافة لذلك، ظل منح الجنسية في الكويت أمراً استثنائياً تماماً، ولم يكن يعطي (حتى سنة ١٩٩٤) حق التصويت. ولم يحل هذا دون قيام مجموعات راديكالية معارضة لحكم الأمراء التسلطي والأوليغاركية على حد سواء. كان هذا هو حال حركة القوميين العرب التي يقودها أحمد الخطيب وجاسم القطامي، والحركة الدينية الاسلامية السنية التي توحدت صفوفها حول مجلة **المجتمع**، والأقلية الشيعية في البلاد. وقد تحركت هذه «الطبقة الثالثة» ـ المركبة من مكونات شتى والتي تشكل بذرة «المجتمع المدني» ـ تارة في اتجاه المعارضة الأوليغاركية، متحدة معها في المطالبة بعودة الحياة الدستورية، وتارة أخرى في اتجاه تثبيت سلطة الأمير عندما كانت هجماتها وحملاتها الكلامية تتفجر إلى حد جعل حلّ البرلمان وتعطيل حرية الصحافة أمراً يكاد يكون مشروعاً.

وفي البحرين، كانت التجربة واعدة بالنجاح أكثر من سابقتها: فقد تصدّى للحكم التسلطي لأمراء آل خليفة، ليس أوليغاركية متشبثة بامتيازات الأجداد، بل سكان يستحقون فعلاً هذه المرة تسمية «المجتمع المدني». وكانت هناك عوامل كثيرة خاصة بالأرخبيل أضفت على المطالبة بالديمقراطية مضموناً اجتماعياً أكثر جلاء، منها الارتفاع النسبي لعدد المتعلمين، وقلة الايرادات النفطية إلى حد كبير، وقلة عدد المهاجرين الوافدين ضمن السكان، وتاريخ نقابي لا مثيل له في المنطقة. وترتب على ذلك أن المطالبة بالديمقراطية اتخذت طابعاً أكثر راديكالية، فذهبت إلى حدّ انتخاب ماركسيين سافرين في الانتخابات التشريعية الوحيدة التي جرت في عام ١٩٧٤. ولم يعد أمام الأسرة المالكة من سبيل سوى التخلي عن استقلالها السياسي مقابل اشتراك العربية السعودية في قمع حركة تسعى إلى إعادة النظر في النظام في اتجاه «ديمقراطي» أكثر منه أوليغاركي. لقد كان التهديد أشد خطراً، والعلاج أكثر تكلفة منه في أي مكان آخر، (سواء من حيث اللجوء إلى القمع الداخلي أو من حيث التبعية لـ «الشقيق الكبير» السعودي)، لكن لم يكن هناك من حلّ آخر أمام آل خليفة: فبدلاً من أن يواجهوا أوليغاركية قوية، تعمل كمصد بين الفريق المهيمن والمجتمع، واجهوا هذا الأخير بصورة مباشرة، وبدا لهم أن من الممكن أن يقيموا حكماً استبدادياً باطشاً، وأن ذلك أمر لا مفر منه في الوقت نفسه. وكان الجسر الذي أقيم بين جزر البحرين والعربية السعودية تكريساً بادياً للعيان لهذا التحريم للديمقراطية في المنطقة، ولهذا «التطبيع» وهو في جوهره استتباع.

خامساً: النظام يعيد انتاج نفسه

تشكّلت السياسة الاقليمية على نحو جعل العربية السعودية، وهي بلد يعادي صراحة الانفتاح الديمقراطي لجيرانه، المكان الذي أمكن أن تجري فيه عملية إعادة التوازن لصالح الأوليغاركية على حساب الاتجاهات الاستبدادية، سواء في الكويت أو في لبنان. فقد كان على الفريق صاحب الهيمنة غير الكاملة، أن يواجه أزمات عرضت للخطر بقاءه وبقاء البلد الذي اعتزم السيطرة عليه، ومن ثم اضطر إلى أن يحاول إعادة تأسيس سلطته عن طريق التوصل إلى حل وسط تاريخي مع الأوليغاركية ولمصلحتها من الناحية المبدئية. وفي مواجهة الاختيار بين الغزو الخارجي والانفتاح الداخلي، لم يكن أمام آل الصباح من مخرج سوى تقديم تنازلات جديدة، وفي مواجهة اضطرار الصفوة السياسية المارونية إلى دفع ثمن يزداد ثقله فداء لنفسها، لم يعد بإمكانها أن تتمسك بامتيازاتها.

ويبدو هذا واضحاً بجلاء بالنسبة إلى الكويت بصفة خاصة. ففي ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ غزا الجار العراقي القوي الإمارة وسرعان ما قام بضمها إليه رسمياً. وكان الحكم التسلطي لآل الصباح قد بلغ ذروته عشية الغزو بتشكيل حكومة من التكنوقراطيين الغرباء إلى حد بعيد عن الأوليغاركية، وتعيين البرلمان كله بعد تجميد الدستور، لكن الأسر الأوليغاركية التي دفعها ذلك إلى المعارضة لم تنزلق من مطالبتها، الفاشلة، بتقاسم أفضل للسلطة (ولعوائد النفط الدولارية) إلى التعاون مع المحتلّ. وفي مواجهة تهديد العراق وانتقاله من القول إلى العمل، أظهر أهل الكويت إجماعهم على التمسّك بـ «دولتهم»، وهو تمسك ينطوي على مفارقة، إذ اضطر آل الصباح للاعتراف بأن الإمارة ليست «دولتهم هم فحسب». وما كان آل الصباح ليطلبوا من أهل الكويت إعلان مثل هذا الولاء، لأن طلباً كهذا كان سيكلفهم بالضرورة ثمناً ما. وكان الوضع المثالي في أعين آل الصباح لو لم يغزُ العراق بلادهم، هو قيام علاقة ارتباط معتدلة بين أهل الكويت وبلدهم، وهو حلّ وسط بين الولاء التام والتواطؤ مع الأجنبي؛ إنها صيغة ذكية لكن من الصعب أن تصمد عندما يغزوك الجار ويبحث بصورة يائسة عن عملاء له بين مواطنيك.

ومن ثم كان يتعيّن تصوّر صفقة جديدة لكي يمكن تنظيم المقاومة ضد العراق. وشقت فكرة عقد جلسات لقاء وطني عام طريقها إلى الأمام. وعقد اللقاء بالفعل في تشرين الأول/ اكتوبر في مدينة جدة في العربية السعودية. لقد كان آل الصباح في حاجة إلى أن يظهروا لحلفائهم الغربيين أنهم حائزو السلطة الشرعيون. وبالتالي، كان يتعين أن تتقدم الأسر الأوليغاركية لتؤكد أنها تعترف بهذه المشروعية. وقد جعل هذا الوضع تلك الأسر في موقف مريح للعمل على تحقيق مطالبها. لهذا أبرمت صفقة رابحة إذ قايضت التفافها حول الأمير بوعد رسمي من آل الصباح بالعودة إلى تطبيق الدستور. ولم يكن الفريق المهيمن في وضع

يسمح له برفض تلك الصفقة. ومن ثم أسفر الغزو العراقي عن إعادة تشكيل التوازن الأوليغاركي، وهو ما أصبح أمراً طبيعياً نتيجة لأن هذا الغزو أتاح للأوليغاركية أن تستثمر مساندتها لآل الصباح دون اتهامها بأنها «في قبضة الأجنبي» كما كان الحال منذ عشرات السنين.

أجريت الانتخابات الكويتية بالفعل بعد التحرير، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢، على الرغم من أن آل الصباح حاولوا النكوص عن وعودهم وسعوا إلى تضخيم دور التحالف الخارجي في تحرير إمارتهم لتقليص أهمية مقاومة لا يستطيعون السيطرة عليها، ولم تتوقف منذ التحرير عن مطالبتهم بتسوية الحساب. وعاد خلسة وبقوة الجدل القديم حول المقارنة بين دور آل الصباح ودور أهل الكويت الآخرين في إنشاء الكويت، والمقارنة بين دور القوى الداخلية والقوى الخارجية (وهذه تعزى إلى الأسرة الحاكمة) في التحرير. فآل الصباح يعلنون أنهم استطاعوا أن يكفلوا في عام ١٨٩٩ الحماية البريطانية وأن يكفلوا في عام ١٩٩٠ التحالف الغربي، ويصر أهل الكويت من جانبهم على إبراز دور وحدة السكان ومشاركتهم في المقاومة، ولم يتوقف هذان المصدران للمشروعية عن المواجهة في ما بينهما. ولم تؤد انتخابات عام ١٩٩٢ إلى تسوية هذه المسألة، بل على العكس، أضعفت الأسرة الحاكمة والأسر الأوليغاركية، وأوضحت أن الطبقة الثالثة (عامة الشعب) كانت بفضل الدور الذي لعبته في فترة الاحتلال وبفضل انحيازها إلى التيار الاسلامي بصفة خاصة، أكثر حضوراً مما كان متوقعاً في لعبة ظلت حتى ذلك الحين لعبة ثنائية في الجوهر، بين العصبية الحاكمة والأوليغاركية. ويبدو أن مستقبل النظام، من وجهة نظر داخلية (وهي ليست أكثر أهمية بالضرورة بالنظر إلى مدار الصراعات الدولية)، أصبح من الآن فصاعداً يتوقف بقدر كبير على تطور موقف تلك الطبقة الثالثة صوب الارتباط بآل الصباح، أو صوب التحالف مع الأسر الأوليغاركية في «جبهة دستورية موسعة»، أو نحو اتخاذ موقف أكثر استقلالاً على المسرح السياسي المحلي.

وقد لحق هيمنة الموارنة في لبنان تراجع استمر فترة أطول قبل أن يضطروا بدورهم إلى التنازل عنها في اجتماعات الطائف، وهي مدينة سعودية أخرى. فقد أدت الحرب، التي أغرقت لبنان في الدم ابتداء من عام ١٩٧٥، إلى تقويض حقيقة سلطة الفريق المهيمن، ورغم ذلك استمر هذا الأخير يتمسك بنجاح بالنصوص التي كانت تنظم بصورة قانونية هيمنته غير الكاملة. وفي صيف ١٩٨٨، عجز عن أن يكفل استمرارية رئاسة الجمهورية، وهو المنصب الذي شكل خلال عقود طويلة رمز تفوقه، فدفع عجزه هذا العماد ميشال عون إلى مقدمة مسرح الأحداث، وكان عون قائداً شعبوياً تقدم باعتباره «المنقذ»، لكن انتهى به الأمر، بحكم علاقات القوى الفعلية على أرض الواقع، إلى التعجيل بإضعاف السيطرة المارونية بدلاً من استعادتها. ومن ثم، قبل الممثلون التقليديون للسلطة المارونية، خاصة النواب

الذين كانوا قد انتخبوا قبل عشرين عاماً ما كانوا قد نجحوا في تفاديه حتى ذلك الوقت، ألا وهو إثبات فقدهم لهيمنتهم في نص مكتوب. وبما أن الجماعات المنافسة كانت بدورها في حالة انقسام شديد، لم يتم نقل السلطة من طائفة لمصلحة طائفة أخرى، وإنما جرى توزيع دستوري منظم لسلطة العصبية المهيمنة سابقاً. وعدلت المادة ١٧ من دستور عام ١٩٢٦ التي تعطي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية والتي أصبحت الأساس الرمزي للحكم الرئاسي الماروني، وعهد بأعباء السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء في مجموعه، وكان قد أصابه هو نفسه ضعف شديد في مواجهة تعاظم سلطة المجلس إلى حدّ مفرط.

وبلغ التشتيت المؤسسي للسلطة التي كان يتمتع بها الفريق المهيمن من قبل حداً غدا معه الحرص على تمثيل شيء ما يتغلب منذئذ بشكل مؤسف على ضرورة تولي زمام الحكم. ويفضي المنطق القائم على تمثيل المجموعات الطائفية بطريقة مقبولة فضلاً عن الاتجاهات المختلفة داخل كل واحدة من تلك المجموعات، والقائم أيضاً على تمثيل العصبيات الحديثة التي أفرزتها الدولة (والتي تحلقت حولها)، إلى شلل شبه كامل لجهاز الدولة. ذلك أن الدولة بدت كأنها لم يعد يديرها الرئيس، بل «ثلاثي» مكون من ثلاثة أشخاص (الرئيس الماروني، ورئيس الوزراء السني، ورئيس المجلس الشيعي)، وهذا الثلاثي ليس له أي أساس قانوني، فالقرارات تتخذ رسمياً بالأغلبية داخل مجلس الوزراء المكوّن من ثلاثين عضواً يمثلون الاتجاهات الداخلية في كل مجموعة من هذه المجموعات، تماماً كما يفترض أن «الثلاثي» يمثل مجموع هذه الجماعات. وهذا المجلس نفسه يخضع لرقابة مجلس تشريعي يضم مئة وثمانية وعشرين نائباً تم انتخابهم كيفما اتفق. والمفروض، فضلاً عن ذلك، أن يتولى «الثلاثي» ومجلس الوزراء تعيين المئة والعشرين شخصاً الذين يشغلون أرفع مناصب الإدارة، على أن يكون المعيار الأساسي للاختيار هو، مرة أخرى، تمثيل المجموعات المختلفة.

هكذا شتتت اتفاقات الطائف إلى حد كبير صلاحيات السلطة القديمة التي كانت تكرّس بصورة شبه كاملة هيمنة الموارنة، فأثارت بذلك سلسلة من المشاكل العملية والنظرية في آن معاً. فأولاً أدى شلل السلطة إلى تشديد قبضة سوريا على لبنان: ذلك أن عدم وجود بنية فعالة لاتخاذ القرارات أعطى هذه الصلاحية ـ على الأقل في المرحلة الأولى التي أعقبت اتفاقات الطائف ـ للحكومة السورية، وهي حكومة مركزية لا تعبأ كثيراً بتمثيل الطوائف. وبهذا المعنى، كانت اتفاقات الطائف عقبة أمام الديمقراطية اللبنانية لأنها في واقع الأمر فوضت السلطة في لبنان إلى حد كبير إلى نظام ليس ديمقراطياً ولا لبنانياً، هو النظام الحاكم في دمشق. وكانت المشكلة الأخرى، وهي مشكلة محلية، تتمثل في إقناع العصبيات غير المارونية، والتي فرض عليها حتى ذلك الحين وضع الأقلية في النظام، بأن اتفاقات الطائف لا يمكن أن تفضي إلى إحلال هيمنة محل أخرى ـ ليس فقط لأن الطوائف الأخرى (مثل السنة أو الشيعة) لم يكن لها الحق في أن تكرر لحسابها التجربة المارونية في صورة أرجحية

خفيفة الوطأة، ولكن لأن التعددية الطائفية للعصبيات ـ التي أصبحت منذئذ مسلماً بها إن لم تكن هي القاعدة ـ كان من شأنها حتماً أن تفاقم وليس أن تنظم التنافس في ما بين تلك العصبيات. ففي نهاية الحرب الأهلية، لم يكن يبدو أن أية طائفة قادرة على أن تستعيد الوضع المتميز للموارنة عند تأسيس الدولة في عام ١٩٢٠. وخلافاً لبعض الطروحات، لم يكن باستطاعة الموارنة لا أن يحتفظوا بسلطتهم، ولا أن يورثوها لآخرين. كانت هذه تركة ينبغي تقسيمها، وأية محاولة لإعادة تركيزها بين أيدي طائفة من الطوائف كانت ستفجر حرباً أهلية جديدة.

وإلى جانب هذه المشاكل السياسية، طرحت مسألة نظرية هي مدى قدرة سلطة قائمة في دولة ما على البقاء إذا لم تكن مبنية على هيمنة عصبية ما أياً كانت، حتى وإن لم تكن هيمنة كاملة. ولا يلزم المرء لطرح هذا التساؤل، أن يكون قارئاً مجدّاً لابن خلدون، ولا نصيراً لنظريات غرامشي. وهذا هو السبب في صعوبة وضع إطار منظم للتعارض بين ضرورة توافر سند من العصبيات حتى يتسنى تولي الحكم، واعتبارات التمثيل النيابي المنصف للمجموعات المختلفة. ولا شك أن الديمقراطية التي تشمل فئات المجتمع كلها (بوصفها جماعات قابلة للاستمرار كبنى اجتماعية سياسية، ترافق الدولة ولا تقضي الأخيرة عليها بل تكتفي بتنظيم تعايشها) كما نظّرها أرندت ليبهارت هي خير وسيلة لتصور قيام تآلف رشيد بين ذينك الشرطين. وإذا نظرنا إلى الأمور من هذه الزاوية وكنا من المتفائلين، لاتضح أن اتفاقات الطائف تشكّل التصحيح الضروري لبقاء نظام لم تعد فيه هيمنة إحدى الجماعات أمراً مقبولاً، ولا تستطيع أية جماعة لأسباب مختلفة ـ سواء ديمغرافية أو سياسية ـ أن تحلّ محل العصبية المهيمنة التي تداعت قواها.

ولكن المعيار الفاصل بين المحلي والاقليمي، أي المبرر الأصلي لوجود لبنان، يطرح نفسه في الوقت ذاته، ذلك أنه إذا كان لبنان قد أنشىء تاريخياً عن طريق مشاركة بين طرف محلي مهيمن وقوة أجنبية، فإن المبرر النابع من المجتمع كله، والذي كان هو أساس اتفاقات الطائف، يجب أن يبحث عن مشروعية أخرى للكيان الذي كان سيظل قائماً بعد تآكل نفوذ العنصر المهيمن المؤسس له. بيد أن لبنان ليس جزيرة، وثمة إغراء كبير بإثارة الجدل حول كيان الدولة برمته طالما أن المبرر الداخلي لوجوده (سلطة سياسية مسيحية مارونية في جوهرها) قد اختفى. ومن ثم ينبغي بذل جهد في مجال التنظير الايديولوجي، بل التنظير الأسطوري، للحياة المشتركة ـ المنظمة بصورة منصفة ـ للمجموعة المتمايزة من الناحية الطائفية، وذلك لإعطاء كيان في صورة دولة يوشك أن يفقد مبرر وجوده الأصلي، مبرراً جديداً للبقاء.

وتقدم حالة الأردن صورة أخرى لا تقل إثارة للاهتمام لنظام يستولد نفسه عبر ميثاق جديد بين الملكية المهيمنة والدعامة التقليدية لسلطته. فالمظاهرات الاجتماعية العنيفة التي

قامت في جنوب الأردن في ربيع ١٩٨٩ تميّزت بسمة خاصة، هي أن منازعة السلطة القائمة امتدت إلى قطاعات السكان التي كانت السلطة الملكية الهاشمية تستند عليها تقليدياً للدفاع عن نفسها في مواجهة منازعة حضرية وفلسطينية المنشأ إجمالاً. وعلى عكس ما تقدم، تفجرت اضطرابات عام ١٩٨٩ في وسط ريفي شرق أردني وبدوي إلى حد ما كان يقدم حينئذ الجزء الأساسي من قوات الجيش (ذي الوظيفة المزدوجة كحرس ملكي وجيش وطني معاً) الذي استطاع الملك أن يجهز به نفسه والذي أنقذ عرشه مرات عدة في الماضي. ومن ثم كان الانفتاح الديمقراطي استجابة لرغبة في ضم صفوف قاعدة السلطة بطريقة أكثر انصافاً في مواجهة الأخطار الخارجية، وخاصة في مواجهة التحدي الفلسطيني للهيمنة الملكية وقاعدتها السياسية شرق الأردن. وقد أكّد الملك هذا الميثاق الأكثر انصافاً (الذي عدّل العلاقة التي تربطه بقاعدته التقليدية في اتجاه مشاركة أكبر لهذه القاعدة، بدلاً من مجرد الولاء القبلي) في وقت انتخابات عام ١٩٩٣، التي أجريت في تاريخها المحدد سلفاً على الرغم من الاضطراب الناجم عن الاتفاقات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، كما لو كان ذلك بقصد إظهار منعة النظام (والبلاد) الصامدة، في مواجهة تطور اقليمي ما زال يتهدّده.

سادساً: من «الصغار» إلى «الكبار»، استثناءات من القاعدة

ماذا يمكن أن نتعلم من تجربة الدول العربية الصغيرة بشأن فرص دمقرطة جيرانها «الكبار»، أي مجموع الوطن العربي؟ بادىء ذي بدء سرعان ما أصبحت ديمقراطية «الصغار» شأناً اقليمياً. فلأسباب متعددة، بدأ «الكبار» يخشون من أن ينتهي الانفتاح الديمقراطي بأن يضرب بجذوره عميقاً ويشكل تجربة تصلح كنموذج للبلدان الأخرى. وهكذا، استحدث «الكبار» في المنطقة خطاباً معادياً لهذه التجارب بعنف، على الرغم من الطابع المحدود لتلك التجارب، سواء في بعدها الجغرافي أو في دلالتها الفعلية. ألم يتم التنديد مراراً بالتجربة الديمقراطية اللبنانية باعتبارها علامة تغريب، وفساد أصبح عاماً، وتشجيعاً للتطرف؟ لقد انتقد الملك فهد عاهل العربية السعودية علانية اجراء انتخابات عام ١٩٩٢ في الكويت المجاورة باعتبارها عملية تتناقض وتقاليد المنطقة. وحدث الأمر نفسه بالنسبة إلى البحرين، إذ لم يخف السعوديون أبداً دورهم في وقف التجربة الدستورية لتلك الامارة (في عام ١٩٧٥)، وقد أنشأت هذه الأخيرة، على أي حال، مجلساً استشارياً في نهاية عام ١٩٩٢ تم تعيينه على غرار المجلس الذي كان السعوديون قد أعلنوا عن اقامته في بلادهم. وفي كل الأحوال، عندما لم ينجح «الكبار» في اجهاض التجربة ألحوا مراراً وتكراراً على إبراز الطابع «الفريد»، في تصورهم، للبلاد التي يتم فيها تقاسم السلطة.

وهذا هو السبب في أنه عندما تتوافر للمحيط الاقليمي الوسائل اللازمة لأن يفرض نفسه، يتجه تفكيره نحو «تطبيع» الوضع في تلك البلدان «الصغيرة» بإقامة حكم فيها يكون

تسلطياً إن أمكن: هي سلطة سوريا في لبنان، في ما يتعلق بسوريا، وسلطة آل الصباح في الكويت بالنسبة إلى السعوديين. وكان هذا التطبيع هو في الواقع أول رد فعل لقطب اقليمي يستطيع فرض وجهات نظره على جيرانه الأصغر حجماً. وفي مرحلة تالية، انتهى ذلك القطب إلى الاعتراف بأن تحقيق هذا التطبيع أكثر صعوبة مما يبدو، وشرع في التلاعب بالنظام كما هو قائم واستغلاله بحالته الراهنة. فبعد أن لعبت سوريا المجموعات الطائفية، انتهت إلى اعتبار أن بقاءها السياسي ضروري للبنان. أما السعوديون، فقد سلموا بأن تجري في الكويت الانتخابات التي لم يستطع آل الصباح أن يتهربوا منها، آملين أن تكون ظاهرة زائلة وبلا مستقبل. وبعد أن أعربت دمشق والرياض والقاهرة وبغداد، عن ضيقها العميق بالانتخابات التشريعية التي كانت حرة حقاً في الأردن عام ١٩٨٩، انتهت إلى التسليم بها، مؤكدة أنها كانت الحل الوحيد الممكن... في الأردن، وليس في أي بلد غيره.

يضاف إلى ذلك أنه، نظراً إلى أن الثقافة السياسية لتلك المجتمعات كانت في البداية متقاربة، إن لم تكن متماثلة، فإن الطابع الاستثنائي للوضع في لبنان والكويت، ومؤخراً في الأردن، يبدو مرتبطاً بعجز القوى التي لم تستكمل هيمنتها في بعض البلدان الصغيرة عن الدفاع عن الدولة التي أنشئت خصيصاً لها دون أن يتم تقاسم للسلطة، أكثر من ارتباطه بخصائص ثقافية تنفرد بها البلدان الصغيرة المعنية. وهذا هو السبب في أنه اتضح في النهاية أن «خطر العدوى» محدود، بمعنى أن الدول «الصغيرة»، وكذلك الدول «الكبيرة» المحيطة بها (والمحاصرة لها) لها مصلحة مشتركة في الإلحاح على الطابع الاستثنائي لهذه التجربة الديمقراطية أو تلك: الدول الصغيرة، لأن هذا الطابع الاستثنائي كان نوعاً من المبرر الإضافي لوجودها في عالم تشيع فيه دعوات الوحدة ومحاولات الإلحاق السافرة بدرجة أو أخرى، والدول الكبيرة، لتفادي نزوع «رعاياها» إلى تكرار النموذج الديمقراطي.

وفي نهاية المطاف أدت التجاوزات الوحدوية المزعومة للعراق وسوريا، وكذلك الضغوط السعودية، إلى ضياع الطابع الاستثنائي لكل من لبنان والكويت، وللبحرين في الماضي، وربما الأردن في المستقبل، كما ان هذه الضغوط التي مارسها «الكبار» لم تدع منظمة التحرير الفلسطينية وشأنها، فألحقت كثيراً من الاضطراب بالتيارات الهادفة لإشاعة الديمقراطية فيها[٢٠]. ويخلص من هذا أن «الصغار» مهددون من الآن فصاعداً بأن يعيشوا بصورة أوثق حسب الإيقاع الذي يحدده «كبار» المنطقة، وأن يشاطروهم ترددهم الحالي في إدخال ممارسات ديمقراطية في حكوماتهم. ولكن من الممكن أن يحدث عكس ذلك، فينتهي الأمر بـ «الصغار»، عندما يفقدون طابعهم الاستثنائي المهدد دوماً، إلى أن يثبتوا

(٢٠) يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الانتخابات التي أجريت في كردستان العراق في عام ١٩٩٢ والتي أخرجت ليس فقط السلطة القائمة في بغداد، بل أيضاً السلطات القائمة في طهران وأنقرة ودمشق.

لجيرانهم الأقوى أن شرط انتشار الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية، هو الاعتراف بانقسام البلد إلى فصائل وليس بإنكاره، والأهم من ذلك، الاعتراف بأن إشاعة الديمقراطية أداة نافعة لتفادي الحروب الأهلية[٢١]. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون القوى المهيمنة التي تحكم غالبية البلدان «الكبيرة» في المنطقة، سواء هي طائفة من الطوائف، أو عرقاً من الأعراق، أو أسرة مالكة، قد أصابها من الضعف ما يجعلها تقبل إبرام صفقة، وأن تكون وطنية بما فيه الكفاية كي تفضل الحد من سلطتها على وقوع انفجار اجتماعي وسياسي. وواقع الأمر ينبىء بأن لا مفر من أن تضعف تلك القوى مع تهاوي خطابها القومي المتشدد ونهاية الحرب الباردة وبدء عملية التسوية. وعندئذ فإنها، لتفادي حرب أهلية لا مناص منها مثل تلك التي نشبت في العراق غداة النجاح العسكري للتحالف، يمكنها أن تحذو حذو «الصغار» بدلاً من أن تحاول مرة أخرى «تطبيعهم».

إن حالة العراق جدّ مفيدة من حيث انه كان المفروض ـ حسب المخطط الشائع ـ أن تفسح الدكتاتورية القائمة في السلطة المكان لنظام آخر يحتمل أن يكون ديمقراطياً بعد أن اهتزت مكانتها من جراء الهزيمة. لكن ذلك لم يحدث، لأن الفريق المهيمن في العراق كان يواجه نوعين مختلفين اختلافاً أساسياً من القوى المغايرة: الأكراد في الشمال، وقد دفعهم ضعف النظام إلى التقدم بمطلب ذي طابع انفصالي صريح بدرجة أو بأخرى، والشيعة في الجنوب، الذين ربما راودتهم فكرة تبنّي نموذج يقوم على مجرد الاستعاضة عن الهيمنة الماثلة في السلطة منذ انشاء الدولة (السنية العربية) بهيمنة أخرى هي هيمنة الشيعة العرب. وكان من العسير التوفيق بين المطلبين، وتبدّت واضحة الوظيفة الأساسية للأقلية السنية العربية: فقد نجحت هذه الأخيرة، في صور مختلفة، في حكم البلاد بطريقة متصلة منذ عام ١٩٢١، لأنها كانت سنية مثل الأكراد، وعربية مثل الشيعة. فلما دعا الأكراد إلى تحويل البلاد إلى اتحاد كونفدرالي، خسروا تأييد قطاعات كبيرة من السكان، سواء كانت قريبة من النظام أو معارضة له. أما المعارضة الدينية الشيعية فقد أثارت المخاوف من انحيازها لإيران، وفقدت بذلك مساندة الأكراد.

لقد كانت المطالبة بدمقرطة مجتمع بمثل هذا التعقيد، ظل يتشدّق في الجملة بخطاب وحدوي مصطنع، أشبه بمحاولة المستحيل مثل تربيع الدائرة، وأتاحت سنوات إضافية عدة للنظام القائم الذي ظل يردد خطاباً «تبشيرياً» ويوضّح أن المحافظة على سلامة وحدة البلاد

---

(٢١) كان جون ستيوارت مِل ممن يعتقدون، على العكس، أن التجزؤ المفترض لا يمكن أن يمضي جنباً إلى جنب مع الديمقراطية، وهو ما يبدو أن أمثلة مثل سويسرا وهولندا ولبنان، إلى جانب بلدان أخرى، تدحضه. فهو يرى أن «المؤسسات الحرة تكاد تكون مستحيلة في بلد مكون من قوميات مختلفة. فلدى أناس لا يقوم بينهم إحساس بالأخوة لا يمكن أن يتكون رأي عام، وهو الأمر الضروري لعمل الحكومة النيابية». ألم يكن مِل يرى أن «الرأي العام المتحد» هو أيضاً ساحة الازدهار المفضلة، بل الأسطورية، للسلطات الدكتاتورية؟

تتحقق بطبيعة الحال ببقائه هو. غير أن توحيد المجتمع لا يكون أمراً ممكناً إلا إذا كانت أقسامه المختلفة تنتمي للفئة نفسها. وواقع الأمر أنه بعد هزيمة العراق، بدأت المجموعات الكردية تتطلع في المقام الأول إلى تقسيم البلاد، في حين كانت المجموعات الشيعية تسعى إلى تقسيم السلطة أو أيلولتها إليها. وتوحيد المجتمع (الذي أسماه ليبهارت في ما بعد الحكم التوافقي) يفترض سلفاً نوعاً من التجانس السياسي في مطالب مختلف الأقسام المكونة له، وهو ما كان بعيداً عن التحقيق في حالة العراق، على الأقل، في فترة ما بعد الحرب مباشرة.

وهناك حقيقة واقعة يلاحظ وجودها في البلدان «الصغيرة»، ولكنها موجودة أيضاً مع ذلك في البلدان «الكبيرة»، ألا وهي تسلط عناصر من أصل ريفي على النظام السياسي الذي قام عقب الاستقلال: ولم يكن هذا هو الحال في لبنان والكويت فقط، بل كان أيضاً في سوريا والعراق والعربية السعودية. ولا شك أن هذا التسلط يفسر جزئياً العودة إلى الحكم الاستبدادي، بمعنى أن المجموعات الريفية، التي ظهرت حتى ذلك الحين هامشية في نظام الحكم العثماني الذي استمر قروناً وتناوبه أعيان المدن (وأجاد ألبرت حوراني وصفه في كتبه الكثيرة) والتي وصلت إلى السلطة بفضل إنشاء الدول الحديثة، بدت أكثر حرصاً على بقائها السياسي المباشر منها اهتماماً بتأسيس سلطات دائمة. كانت تلك العصبيات غريبة عن المدينة التي يسيطرون عليها. وقد أعملت سياسات تخطيط المدن التي تبنّتها هذه العصبيات في دمشق وبغداد والرياض وأماكن أخرى، مبضع الجراح في نسيج الجسد الحضري: لقد ظلت المدينة غريبة، ومن ثم كان يتعين مراقبتها وتمشيطها والسيطرة عليها.

وربما تلقي نظرية روسو عن إمكان نشر الديمقراطية في الدول «الصغيرة» ما يؤيدها إلى حد ما، ليس لأن الديمقراطية غير النيابية تحتاج إلى وحدات صغيرة تستند الحكومة فيها على مشروعية الاستفتاءات شبه الدائمة، ولكن لأنه في ظل غياب القوى الديمقراطية المؤثرة وغياب ثقافة سياسية تشجع بوجه عام على تفتحها، ربما يغدو من الأيسر تنظيم «الديمقراطية التوافقية» (ليبهارت) أو التوصل إلى «ميثاق» (بشيفورسكي) في الوحدات ذات الأحجام الصغيرة. ويجري تقاسم السلطة بين الأقسام المختلفة من السكان، كما تجري محاولات قسم أو آخر الاستحواذ عليها، في مناخ من الألفة النسبية، حيث تكون مواطن المجازفة بالكسب والخسارة واضحة ومحدودة. فمن ناحية، يعرف الأطراف بعضهم البعض ويجدون في هؤلاء الآخرين نظراءهم بسهولة، ومن ناحية أخرى، من الطبيعي أن يحول ضيق مساحة البلاد دون أن تمارس الاتجاهات الانفصالية ابتزازاً فعالاً في حالة الخروج على توافق الرأي.

كما ان استمرار خطر الاستيعاب في كيان أوسع يدفع بالمثل إلى الوفاق الداخلي والتعايش معاً، وهما شرطان لا يسهل اجتماعهما في الكيانات التي تضمّ عشرة أو عشرين مليوناً من السكان، حيث لا يعتبر الخطر الدائم هو خطر الاندماج داخل كيان مجاور أقوى بقدر ما هو خطر الهروب إلى الأمام باتباع سياسة توسعية. وربما كان الأهم من ذلك هو أن

علاقة الاغتراب في المدينة محدودة في المدن / الدول، ويمكن تجاوزها في الهياكل الصغيرة التي تشكّل دولاً، لكنها أقوى في الوحدات الأكبر. وليس المهم هو أن كل مواطن «يمكنه أن يعرف الآخرين جميعاً»، كما كان روسو يأمل، بل المهم هو أن الأقسام التي يتألف منها المجتمع لا تجد مناطق جغرافية واسعة، مستقلة ذاتياً، نائية، تلوذ بها عند الاقتضاء وتعتبرها متاحة دائماً كبديل عن التعايش المشترك في المدينة وبفضل المدينة.

وهذا هو السبب في أن التحول الحضري البالغ السرعة في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة في هذه المنطقة بأسرها، قد أدى إلى تخفيف حدة التمايز بين الريف والحضر وجعل من المدينة مسرحاً يستأثر بصورة متزايدة بالمنافسة الصريحة بين أقسام المجتمع أو بالتنافس السياسي الأكثر وضوحاً، أو بخليط من الأمرين في الغالب الأعم. ولكننا أكثر فأكثر بصدد حواضر تتجاوز أحجامها حجم أثينا أيام بيريكليس وجنيف أيام روسو، وذات تنظيم حضري عشوائي وليس متلاحقاً، ومن ثم، فإن الفروق بين «الصغار» و «الكبار» توشك أن تتلاشى لصالح المدن الممتدة في كل الاتجاهات مع وجود ظهير يصبح بالتدريج موطناً أصلياً أسطورياً لمختلف الأقسام أكثر منه مكاناً معتاداً لسكنى الأفراد. إن المدينة تتريّف، لسوء حظ سكانها القدامى، لكن الأقسام ذات الأصل الريفي تكتسب بالتدريج طابعاً حضرياً دون أن تعترف بذلك عادة، ويتم هذا بفضل الدولة، وتطور الرأسمالية، وأخلاق المدينة وعاداتها. وتفقد الأبعاد الإقليمية للدولة أهميتها، خاصة لأن كل «الكبار» في المنطقة أصبحوا «صغاراً»، إن لم يكن يتامى، منذ نهاية الحرب الباردة، وتزايد مخاطر التدخل العسكري الغربي، وتكشف غرور «الرسالة» التي خلعتها على نفسها سوريا أو العراق، مصر أو الجزائر في الماضي. وربما بدت الدمقرطة لمن كانوا «كباراً» في ما مضى، ولمن كانوا ولا يزالون «صغاراً»، علاجاً مساعداً مفيداً، إن لم تبد لهم باعتبارها آلية لا غنى عنها، لضمان التعايش السلمي في ما بين عصبيات لا تزال حية ويؤدي انتقالها الجماعي إلى المدينة إلى فرض نوع من التعايش الجبري والتقارب المادي مع الأقسام الأخرى من المجتمع، التقليدية أو الحديثة.

وهناك بديل آخر لهذا الافتقار إلى الاعتراف المتبادل بين فئات المجتمع (وإلى وجود اتفاق بين القوى السياسية) لاح في أفق التسعينيات: إنه النزعة الاسلامية المتشددة المجاهدة التي ترفع رايتها قوى ومجموعات «تدعو إلى الاندماج» مثلها مثل السلطات التي تعتزم إسقاطها. والواقع أن النزعة الاسلامية صورة من صور نزعة التدخل لتنظيم المجتمع من حيث إنها تطرح هي أيضاً قطباً للتوحيد (الدين)، ينكر من الأساس تجزئة المجتمع إلى فئات، ومن ثم يرفض التعددية الاجتماعية، كما يرفض التعددية السياسية، ولكن دون أن يجهر بذلك. إنها شعبوية تحلّ محل شعبوية أخرى، بعيداً عن محاولات عقد المواثيق التعددية، وعندما حثت بعض القوى في الجزائر على «التصويت لمرشحي القبائل» باسم الدفاع عن العلمانية، فإنما كانت ترسم معالم مقاومة من أحد أقسام المجتمع، تستخدم رطانة عامة، ويمكن أن تقف

في وجه النزعة الإسلامية المنتصرة. وهذا المثال النموذج أكثر جلاء في السودان، حيث زادت جاذبية النزعة الانفصالية في الجنوب بمجرد استقرار الاتجاه الاسلامي في الحكم في الشمال لمدة ينتظر أن تطول. ومن ثم يلزم إعادة تحديد المقصود بـ «الميثاق» الذي قال به بشيفورسكي، ليشمل ليس فقط القوى الفاعلة المتسببة في «المأزق السياسي»، بل أيضاً القوى الفاعلة المتسببة في «الشقاق بين فئات المجتمع»، بل يشمل الأخيرين قبل الأول. وفي هذا يكمن الدرس الذي ما زال بوسع «الصغار» أن يلقنوه «للكبار» في المنطقة، دون أن يجرأوا حقاً على أن يقترحوه عليهم.

هذا الكتاب

غدت مسألة الديمقراطية من أهم المسائل التي تجري مناقشتها في عالم اليوم ويتناول التنظير لها ذوو الفكر وحملة القلم في أقطارٍ شتى. وفي هذا الكتاب محاولة جديدة يقوم بها عدد من المفكرين من مختلف الاختصاصات لولوج مقاربة من نوع خاص لمسألة الديمقراطية يستدل عنها من عنوان الكتاب ذاته: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين».

وكان الغرب قد تبنّى منذ دخوله عصر الحداثة مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، متمسكاً بها في وجه الديكتاتوريات السائدة في أنحاء متفرقة من العالم. وعند نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح المجال مفتوحاً لهذا النموذج السياسي للانتشار، بعد أن تبين أن نموذج الحكم الديمقراطي هو نموذج متفوق.

إن العالم العربي/ الإسلامي ليس بعيداً عن مسألة الديمقراطية رغم ما يتردد أحياناً من أفكار تقول بأنه يرفض الديمقراطية أو تقول بأنه يتردد في السير في مسارها.

وقد جاء هذا الكتاب ليقوم بمعالجة سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي من زاوية المقاربة الجديدة للديمقراطية، فهو يمعن النظر في ما يعتري التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي من شكوك، وفي إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط، وفي علاقة الريع النفطي والتحرر الاقتصادي والتغيير الاجتماعي بهذا التحرك في أقطار عربية وإسلامية عدة، مع دراسة مقارنة لموضوع الاندماج السياسي في مصر والأردن وتونس.

الطبعة الثانية

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb